الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

جامعة المستقبل

كلية العلوم الادارية و المالية

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة تطبيقية على بنك سبأ الاسلامي

بحث تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية .

تخصص : علوم مالية و مصرفية

اعداد الطلاب :

- ذياب فؤاد مرشد.

- زكريا رضوان الحباري .

-عبدالسلام ذيبان ذيبان.

-غمدان محمد الجعدبي.

- لؤي عادل العميسي .

اشراف الاستاذ:

د\ محمد الصيادي

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي انار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا على اتمام هذا العمل، فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للدكتور المشرف

" محمد الصيادي "

الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة

التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل

كما نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساندنا في انجاز هذا العمل سواء من قريب او من بعيد .

2023\2022

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- كلمة شكر	2
فهرس المحتويات	3
- الفصل الاول: الاطار المنهجي للبحث	6
- المقدمة	7
- مشكلة البحث	8
- النموذج المعرفي للبحث	9
- فرضيات البحث	10
- مبررات اختيار موضوع البحث	11
- أهداف البحث	12
- أهمية البحث	13
- حدود البحث	14
- مناهج البحث	15
- أدوات جمع المعلومات	16
- صعوبات البحث	17
الدراسات السابقة	18
- الفصل الثاني: الاطار النظري للبحث	19
- مقدمة	20
المبحث الاول: ماهية البنوك	21
أولا: نشأة وتعريف البنوك	22
ثانيا: أهداف البنوك	23
	24
- المبحث الثاني: مفهوم التمويل و أشكاله	25
- اولا: تعريف التمويل	26
- ثانيا: أشكال التمويل	27
- ثالثا: أهمية التمويل	28
- رابعا: مصادر التمويل و انواعه	29
- خامسا: مخاطر التمويل	30
- المبحث الثالث: الائتمان المصرفي	31
- أولا: مفهوم الائتمان المصرفي	32
- ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي	33

- ثالثا: خصائص الائتمان المصرفي	34
- رابعا: معايير و سياسات و إجراءات منح الائتمان المصرفي	35
-خامسا: مخاطر منح الائتمان المصرفي	36
-سادسا: وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي	37

- المبحث الرابع: المشاريع الاستثمارية	38
- اولا: مفهوم الاستثمار	39
- ثانيا: انواع الاستثمارية	40
- ثالثا: أهمية وخصائص الاستثمار	41
- رابعا: ماهية المشاريع الاستثمارية	42
- خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: الاطار العملي للبحث	44
- مقدمة	45
- المبحث الاول: بطاقة تعريفية عن بنك سبأ الاسلامي	46
- اولا: نشأة بنك سبأ الاسلامي	47
- ثانيا: التعريف ببنك سبأ الاسلامي	48
- ثالثا: مهام و اهداف بنك سبأ الاسلامي	49
- رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك سبأ الاسلامي	50
- المبحث الثاني: اجراءات الدراسة الميدانية	51
- اجراءات الدراسة	52
- تحليل و مناقشة النتائج	53
- نتائج محاور الدراسة	54
- المراجع	
- المستخلص	
- الملحقات	

الفصل الاول : الاطار المنهجي للبحث

المقدمة

من أجل تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية، يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأنّ المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد.

ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين: إمّا بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى.

ويمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية في مختلف الدول، لمساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني.

ومما سبق نصل إلى أنّ أول ما يفكر فيه صاحب العجز هو كيفية الحصول على الموارد المالية من أجل مواصلة نشاطاته، والبنوك في هذه الحالة تعتبر عاملا هاما في تمويل المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث أنّ المشروع الاستثماري في بدايته يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ومن بين أهم الطرق للحصول عليها هي طلب قرض، رغم كون هذا الأخيرة ينجم عنه مخاطر والتي يجب على البنك تجنبها.

- مشكلة البحث:-

من خلال دراستنا سنحاول معالجة الإشكالية الجوهرية المتمثلة في: "ما هو دور البنوك في تمويل الاستثمار؟"

وانطلاقا من هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية، والتي من شأنها إثراء موضوع بحثنا وهي:

1. هل توجد علاقة بين بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية؟

2- هل توجد علاقة بين التمويل البنكي و الائتمان المصرفي؟

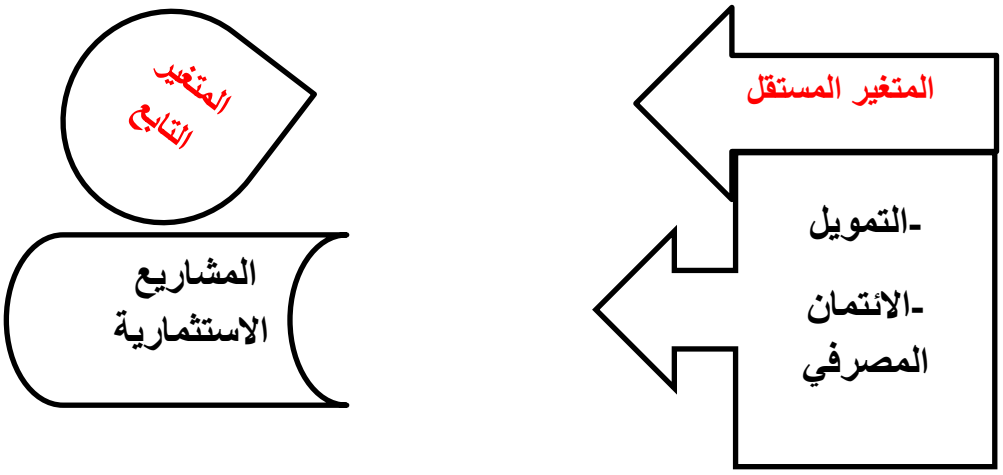
- أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب، و التعرف على المعوقات التي تصادف البنوك في عملية التمويل وكذلك في حال طلب التمويل من قبل المجتمع، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا اهتمام الخبراء والباحثين، فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة، في حين أنّ الأهمية التطبيقية تكمن في أنّ البحث سوف يمكن من رصد مجمل المشاكل التي تواجه هذه المشاريع وعلى رأسها مشكلة التمويل وكذلك إظهار طبيعة نشاط البنوك، وإفادة الجيل القادم من الطلبة بإضافة رصيد من المعلومات إلى المكتبة الجامعية، اضافة الى ميولنا الشخصي لهذا الموضوع وفضولنا لمعرفة حيثيات العمل البنكي.

النموذج المعرفي للبحث



فرضيات البحث:-

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بنسبة 0.05 بين كلا من التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية.

2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بنسبة 0.05 بين الائتمان المصرفي و المشاريع الاستثمارية.

مبررات اختيارنا لهذه الموضوع :

- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع.

- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

حدود البحث:

- تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية التي ترقى إلى المستوى المطلوب، وقد اقتصر مجال بحثنا المكاني على بنك سبأ الاسلامي، كما تم اختيار عملائه المتكونة من أفراد، مقاولين، عائلات و غيرهم، في حين فقد اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من شهر 10-8-2022إلى شهر2-4-2023 من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة، وللإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابقا.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منها على الأخر داخل البنك.

- أدوات جمع المعلومات

-الملاحظة: إنّ استخدام هذه الأداة سهّلت لنا مراقبة وتتبع مجريات الأحداث والوقائع بطريقة النظر والاستماع دون الاندماج المباشر والمشاركة الفعلية، كما إتاحة لنا رؤية المؤسسات البنكية وهياكلها.

- المقابلة: تعتبر من أهم والسائل المستخدمة في البحث لأنها تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التي تشغل الرأي العام ويتم التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوبين و التي تم من خلالها اجراء مقابلة مع بعض اعضاء العينة للحصول على اجابات لبعض الاسئلة المباشرة التي لم نستطع صياغتها في استبيان البحث .

-الاستبيان : تم تصميم الاستمارة بوضع أسئلة لا تتطلب مجهودا في التفكير وقد تضمنت هذه الاستمارة محورين قصد التعرف على محدّدات الدراسة، وفي الأخير تم تفريغ أجوبة المبحثين في جداول بسيطة استعملت فيها الطريقة الإحصائية والنسب المئوية قصد حساب العلاقة بين المتغيرات.

للإلمام بالمعلومات المتعلقة بموضوع البحث تم الاعتماد على عدة مراجع باللغة العربية، كذلك بعض الدراسات السابقة للموضوع.

- صعوبات البحث:-

- نقص المراجع والدراسات التي تتحدث عن الواقع الاقتصادي والمالي في اليمن .

- صعوبة الحصول على معلومات كافية عن الموضوع محل الدراسة من البنوك اليمنية .

-ضعف علاقة التواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

من أجل مناقشة الموضوع والإلمام بجوانبه تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب ميداني.

الجانب النظري اشتمل على فصل، سنتناول فيه على البنوك والمشاريع الاستثمارية والتمويل، ومن ثم الائتمان المصرفي .

أما الجانب التطبيقي سنتناول فيه دراسة تطبيقية ببنك سبا الاسلامي ، وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك وإجراء استمارة و مقابلة مع عملاء هذا البنك.

الدراسات السابقة

1-(مقداد و حلس، 2005) دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

هدف البحث الى التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الاسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية ، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الاسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الاسلامية في فلسطين على ان تلعب هذا الدور .

واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، واستخدم الباحثان الاستبانة كأداة للبحث، وتكونت عينة البحث من تجميع البيانات من البنوك الاسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على كل فلسطين، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها.

- نجاح المصارف الاسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين ، الا انها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2-(الجويفل ، 2013) دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشآت الاردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

هدف البحث الى التعرف على دور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الاردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ،واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، واستخدم الباحث الاستبانة كاداة للبحث، وتكونت عينة البحث من جميع البنوك الاسلامية الاردنية وهما البنك الاسلامي الاردني و البنك العربي الاسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع العاملين في هذه البنوك. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

-يوجد دور للبنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم، اضافة الى وجود فاعلية لصيغ التمويل المتبعة في تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ووجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم.

3-(سالم،2013). دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية – دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية –حاسي مسعود .

هدف البحث الى توضيح الاجراءات العلمية التي تتخذها البنوك الخاصة في منح القروض الاستثمارية و معايير التقييم و المؤشرات المرتبطة بها ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك، كما لهذا البحث هدف أخر يتمثل في معرفة مدى استعمال الدراسات المالية و المؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية أو رفضه من خلال دراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة العربية المصرفية ABC.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يتمثل في الجزء النظري و المنهج التحليلي المتمثل في الجانب التطبيقي (دراسة حالة) الذي طبق على وكالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (حاسي مسعود)، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

-نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم، كما يمكن الاشارة الى النقائص التي تواجهها البنوك في منح القروض، لها أثار سلبية على نتائج هذه البنوك وأهم هذه الاثار أثر التأخر عن التسديد، أثر عدم سيولة البنك يهدد سمعته و مردوديته مما يؤدي الى افلاسه و اغلاق ابوابه تجاه المستثمرين. أثر ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار، من خلال انخفاض العائد المتوقع بارتفاع معدل الفائدة ، وهذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطنية.

4- (علي محمد علي أرباب 2004) دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى :

هدفت الدراسة الى تقييم حجم التمويل الذي تم تقديمة بواسطة الجهاز المصرفي و هدفت الدراسة أيضا الى الوصول الى الاسباب التي تؤدي الى التعثر ، ومعرفة معوقات التمويل الازم لهذه القطاعات.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-تلعب البنوك دورا هاما في ايجاد التمويل اللازم لجلب المزيد من الاستثمارات والمدخرات من الفئات الاقتصادية ذات الفائض المالي، لذا يمكن أن تساهم في ايجاد التمويل الازم والكافي الى صغار المنتجين اذا تم ايجاد حلول للمعوقات التي تقف في طريقها.

من خلال العقود المقبلة لا توجد وسيلة فاعلة لمكافحة الفقر و الارتقاء بالتنمية الحضرية ودفع عجلة النمو الاقتصادية بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي .

5- (احمد بتال و محمد الراوي و وسام علي ، 2011) دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق .

تهدف الدراسة لتقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطرة و كذلك توضيح دور الدراسات الخاصة التي تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة والتعرف على دور المصارف في عملية تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

وقد تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي والاسلوب الكمي التحليلي للبيانات من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصارف الخاصة، بحيث تظهر اهمية البحث من خلال الاثر الواضح و الكبير للمصارف الخاصة في تسهيل عملية الاقراض لا سيما تمويل المشاريع الصغيرة في العراق.

- التعليق على الدراسات السابقة :

يتم التعليق على الدراسات السابقة من خلال استعراض اوجه الاتفاق و الاختلاف بين بحثنا و تلك الدراسات، ومدى الاستفادة منها، و المميزات التي تميز بها بحثنا عن هذه الدراسات .

اولا: أوجه الاتفاق و الاختلاف بين البحث الحالي و الدراسات السابقة :

1-اهداف البحث:

اتفق بحثنا مع عدد من الدراسات السابقة في تناوله لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ويختلف بحثنا عن جميع الدراسات السابقة في أنه ركز على دور البنوك عامة بغض النضر اذا كانت بنوك اسلامية او بنوك تجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية بوجه عام سوى كانت مشاريع صغيرة ، متوسطة ،او كبيرة (دراسة حالة بنك سبأ الاسلامي).

2- أداة البحث:

اتفق بحثنا مع اغلب الدراسات السابقة في استخدام المقابلة و الاستبانة كأداتين للبحث.

ويختلف عنها في أن الاستبانة كانت الاداة الرئيسية اضافة انه تم استخدام اداة الملاحظة كوسيلة لدعم محتوى بحثنا و اتاح لنا رؤية المؤسسات البنكية و هياكلها.

3- مجتمع البحث، وعينته :

اتفق بحثنا مع بعض الدراسات السابقة في طريقة اختيار عينة عشوائية .

بينما يختلف البحث الحالي عن الدراسات في مكان العينة حيث تم اختيار عملاء بنك سبأ الاسلامي ليكونوا محل دراسة هذا البحث.

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

1- اثراء الجانب النظري .

2- الاستفادة من المراجع التي رجع اليها بحثنا.

3- الاستفادة منها في صياغة أداة البحث.

الفصل الثاني : الاطار النظري للبحث

-المقدمة:

البنوك عبارة عن مؤسسات مالية موضوعها النقود، تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال قيامه بعملية التمويل للمشاريع العامة والخاصة، ولقد تعددت الوسائل التمويلية من طرف البنك حسب المشاريع المراد الاستثمار فيها.

وسوف نتناول في هذا الفصل أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول: ماهية البنوك.

المبحث الثاني: التمويل.

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي.

المبحث الرابع: المشاريع الاستثمارية

-المبحث الأول: ماهية البنوك:

يتكون الجهاز المصرفي لأي مجتمع من المؤسسات المالية وعدد من البنوك و تحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و تؤدي البنوك دورا هامًا في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشاطات وتنويعها، وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض لدفع العجلة الاقتصادية نحو الامام ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتعريف البنوك، أهميتها، وأنواعها.

-أولا: نشأة وتعريف البنوك:-

1- نشأة البنوك:

ظهرت البنوك في الفترة الأخيرة من العصور الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين والصاغة في أوروبا خاصة في مدن البندقية وجنوة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إسمية، حيث قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب مودع الى آخر، حيث كان يقيد التحويل في سجلات المؤسسة ويتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة مما سبب في النهاية إفلاس عدد من هذه البيوت.

وقد دفع الأمر بعدة من المفكرين من الربع الأخير من القرن 16 إلى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 م، وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 م، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا أما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668 - انجلترا 1694 - فرنسا 1800)، وهكذا نشأت البنوك من اجل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة وهكذا وأكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية(1).

---

(1)- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي، الحديث، مصر، 2005 م، ص 43 ،44)

2- تعريف البنك:-

كلمة بنكbanco. banque-banc أصلها هو الكلمة الإيطالية bancu بانكو وتعني مصطبة banc وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم التطور المعنى فيما بعد لكي يصبح بالكلمة المنضدة والتي يتم فوقها عد وتبادل العملات comptoir ، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود(1)، وقد وردت عدة تعاريف للبنك:

- فمن الوجهة الكلاسيكية يمكن القول أنّ البنك هو: مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

أمّا من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنّه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبو ودائع تدفع عند الطلب أو أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته ما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق الأوضاع التي يقررها البنك المركزي(2)

- بصفة عامة:

يمكن تعريف البنك على أ نّه المنشأة التي تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أومنشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس أو استثمارها في أوراق مالية محدّدة(3)

---

(1)- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 م، ص 24

(2)-محمد الصيرفي ، ادارة المصارف دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر ،مصر ،2017م،ص07,08.

(3)- شاكر القزويني ،مرجع سبق ذكرة،ص25.

كما يمكن تعريف البنوك على انها : مؤسسات مالية وسيطة ، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد و المشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع، أو أشكال أخرى ، قابلة للسحب بالصكوك ، عند الطلب أو لأجال محددة ، و يتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم و الإقراض للأخرين ، و بذلك تساهم في إنشاء المشروعات و تنمية الادخارات و الاستثمار المالي ، و تطوير القطاعات الاقتصادية.

اضافة أنه يمكن تعريفة على انه عبارة عن مكان إلقاء الاموال بالطلب عليها بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.

3- خصائص البنوك وأهميتها:

أ- خصائص البنوك:

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

- تختص البنوك دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لأخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك ، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، و يكون ذلك بناء على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع .

- ومن خصائصها أيضا انها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع و إقراض) أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها و لهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

-تتعامل البنوك في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقة بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك كامتلاك أصول ثابتة (مباني ،أثاث).

- وأهم ما تختص به البنوك هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل اكبر عائد ممكن .

- كما أن عملية الائتمان قصيرة الأجل هو ما ميز البنوك دون غيرها من البنوك الأخرى في حين أنه يمكننا أن نتعرض لخصائص البنوك من خلال أهداف منها:-

-1 مبدأ التدرج: المعنى من هذا أن البنوك الاسلامية و التجارية تأتي في الدرجة الثانية في التسلسل المصرفي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي بحيث يباشر عليها رقابة بما له من أدوات ووسائل .

-2 بينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح لمبدأ " وحدة البنك " أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين فالبنوك تتعد و تنوع بقدر اتساع السوق النقدي ، والنشاط الاقتصادي و حجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها و إدخال عنصر المنافسة بين أعضائها .

-3 من اجل إبراز الاختلاف الموجود بين البنوك الأخرى نفرق بين كل من مصدر و قيمة النقد ،بحيث نجد أن هناك تماثل في مصدر وحدات النقد القانونية و هو" البنك المركزي " في حين تتعدد المصادر بالنسبة للنقود الودائع " اختلاف البنوك ".

أما من ناحية قيمة النقد فنجد انه: بينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن اختلاف الزمان و المكان فإن نقود الودائع التي تخلقها البنوك متباينة وتخضع القروض التي تمنحها البنوك لأسعار فائدة تختلف بالزمان و المكان .

-4 البنوك في مشروعات رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة.

ب- أهمية البنوك:

- تحتوي البنوك تقريبا ثلاث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد

- لا تزال البنوك هي الوسيلة الرئيسية للدفع .

- لدى البنوك القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.

- تعد البنوك القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية .

- تعد البنوك قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي ..

- يستطيع البنك تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية و الدفع و التوفير لكل من الأفراد والأعمال و الحكومات.

ثانيا- أهداف البنوك:-

تختلف البنوك باختلاف طبيعة عملها، و منه يمكن أن نميز بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك.

1- أهداف البنك المركزي :

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ، كما تتشابه في مسؤولياتها و وظائفها العامة، و يمكن أن نلخص أهم أهداف البنك المركزي في(1)

- تحقيق الاستقرار النقدي .

- العمل على تحقيق مستوى من الاستخدام (العمالة).

- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

2- أهداف البنوك:

-تتسم البنوك بثلاث أهداف هامة، تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال و تتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان.

أ- الربحية :

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك ، من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، و هذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثر بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة كبيرة والعكس صحيح، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، و هذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها ، أي أن البنوك التجارية تسعى إلى تعظيم الربح(2).

ب- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و من ثمة ينبغي أن يكون البنك، مستعدة للوفاء بها في أي لحظة، و تعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك ، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس، فهدف السيولة يتمثل في تجنب التعرض للنقص الشديد في السيولة.

---

(1)- زياد سليم رمضان ، مرجع سبق ذكرة ،ص174.

(2)- هندي منير ابراهيم ."ادارة البنوك التجارية "، المكتب العربي الحديثي ،مصر، الطبعة الثالثة ،ص10,11,12.

ج- الأمان:

يتسم رأس مال البنك بالصغر ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان الإفلاس البنك ولذلك يتمثل هذا الهدف في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير(1).

. 1)- حسين الهوندي، مؤسسات النقدية، دار النشر، بيروت، 1980 ، ص 38 .

المبحث الثاني: مفهوم التمويل وأشكاله:-

اولا- تعريف التمويل:

تعددت التعاريف ووجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف موحد للتمويل، حيث عرفه حسين على انه توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص وعام(1):

أما محمد عثمان عرفه على أنه «كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطية به واتجاهات السوق المالي»(2)

أما Charles Gobin عرف التمويل على أنه "مجموع العمليات التي تصل خلالها المؤسسة إلى تلبية كل الاحتياجات من رؤوس أموال سواء تعلق الأمر بتخصيص الأولى من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة أو بالهياكل المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة من طرف الدولة، الحزينة العامة والخواص....الخ" (3)

ومن جهة عرفه درويش رضا وآخرون على أن التمويل هو "تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة بأداء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات التعارضية للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع والمستهلكين»(4).

كما يمكن تعريف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات .

---

(1)- حسين الهولندي، مؤسسات النقدية، بيروت،1980، ص38.

. 2)- محمد إسماعيل عثمان حميد، إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988 ، القاهرة، ص 09.

(3)-Charles Gobin , Financement, autofinancement et administration, des grandes, Evre prises Paris .1941, p 286

(4)- درويش رضا وآخرون، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في إدارة الأعمال فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2000 ، ص 04 .

ومن التعاريف السابقة فإن التمويل هو إمداد البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين الاقتصاديين والموارد المالية اللازمة عند الحاجة إليها ، كما يتكون التمويل من مجموعة الأسس العملية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الاستخدام من جانب المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين(1).

ومن كل ما سبق يمكن أن نستخلص أن للتمويل وظائف ومهام أساسية بالنسبة لجميع المؤسسات وتتمثل هذه في:

- وضع خطط التمويل وهي وظيفة إدارية تختص بعمليات التخطيط الكيفية للحصول على أموال من مصادر التمويل المختلفة أي اختيار أحسن تغطية مالية للاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة.

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية.

- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على المواد المطلوبة بحيث تراعي فيه مختلف طرق التمويل، ومن ثم استخدمها بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلي حد أقصى، وهذا يتطلب المعرفة والدراية بالأسواق المالية التي من خلالها تحصل على الموارد المالية.

- اختيار أحسن طرق التمويل حيث يجب دائما الأخذ بعين الاعتبار بوجود عدد كبير من المصادر البديلة التي يمكنهم الحصول منها على الأموال.

2- أشكال التمويل:

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها المدة التي تستغرقها مصدر الحصول عليه والغرض الذي يستخدم من أجله.

1. أشكال التمويل من حيث المدة: بموجب هذا المعيار تنقسم أشكال التمويل إلى:-

أ- تمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية، أي تغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل، الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروعات، وتكون فترة التمويل أقل من سنة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال ، شراء المدخلات أو المواد الأولية اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية (2)

---

(1)- يونس رمتاء، حظيرة فخار، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التجارة الدولية فرع التسيير، دفعة جامعة الجزائر، 2001 ، ص 03.

(2)- دريد كامل الشبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004 ، ص 121)

ب- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين ، وتكون مدته بين سنة وخمس سنوات(1).

ج- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل ، وتوجه إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدة الخمس سنوات (2).

2. أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

أ- التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقاته الإنتاجية ، والذي يبقي تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة ، وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة ، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى (3).

ب- التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصدر التمويل الذاتي المتوفرة لدي المؤسسة ، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد والمؤسسات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (4).

(1.)- خون رابح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة الجزائر، 2008 ، ص 98)

(2)- نفس المرجع، ص 98)

(3)- صبحى تادريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 107)

(4)- خونى رابح، مرجع سبق ذكره، ص 99)

3- أشكال التمويل من حيث الغرض من استخدامه:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي (1):

أ- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال ، وهذا المعنى بتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام، دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع، ومن وجهة نظر اخرى، الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات أساسية هي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.

- تحديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال السلعة معمرة بسلعة آخري معمرة للمحافظة على طاقات

الإنتاج.

- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للعتاد الموجود

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميز تمويل الاستثمار هما :

1-عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق ، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات.

2- زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف المشروع الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.

---

(1)- خونى رابح، مرجع سبق ذكره، ص 99)

ثالثا: أهمية التمويل.

تكمن أهمية التمويل فيما يلي:

- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد بها الدخل الوطني.

- يساهم في تحقيق أهدف المؤسسة من أجل اقتناء، أو استبدال المعدات .

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز.

- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية(1)

ونظرا لأهمية التمويل، فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتن بما المؤسسة، وذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدمها استخداما أمثل بها تناسب وتحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ودون مخاطر، مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

رابعا : مصادر التمويل البنكي وأنواعه.

1- مصادر التمويل:

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من اجل تغطية الاحتياجات التمويلية واختيار مصادر التمويل يعني اتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية

احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة. وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك باختلاف معيار التصنيف من صنف لأخر.

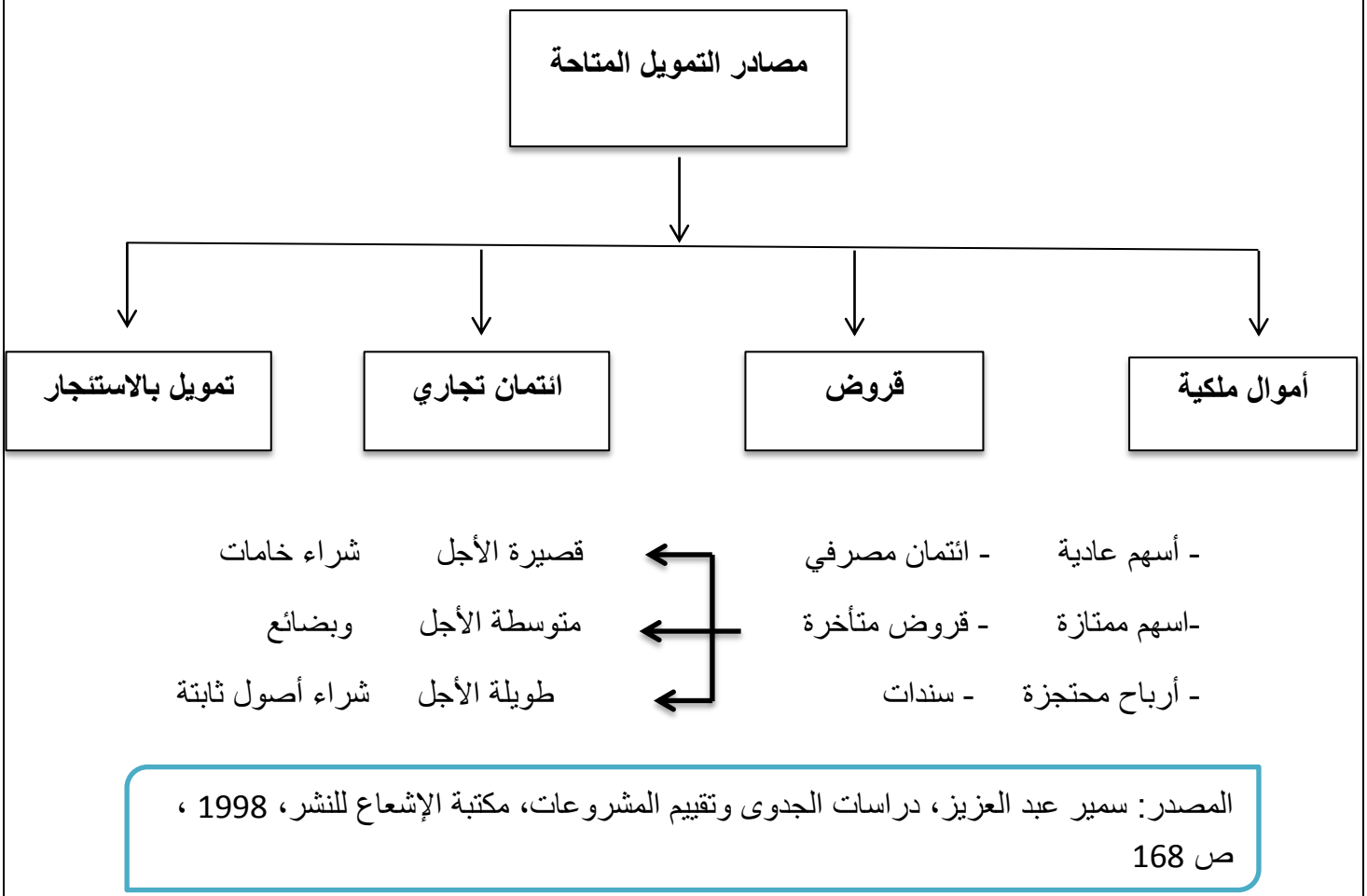
أ- من حيث الزمن: مصادر قصيرة الأجل، مصادر طويلة الأجل.

ب- من حيث المصدر: مصادر داخلية، مصادر خارجية.

---

(1)- خون رابح، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطبيقات ليست منفصلة كل وحدة على حدي على أنها مترابطة ومتداخلة فيما بينها. وسوف تقتصر على ذكر مصادر التمويل الداخلية والخارجية بكل أنواعها بما فيها مصادر التمويل القصير والطويل الأجل، ولتبسيط مصادر التمويل وأنواعها نلخصها في شكل التالي وذلك تبعا لتقسيماتها الأساسية: الشكل رقم (01): مصادر التمويل وأنواعها .



المصدر: سمير عبد العزيز، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للنشر، 1998 ، ص 168

تعتمد هذا النوع من التمويل على موارد المؤسسة حيث انه يخص المؤسسات القديمة النشأة والتي لها موارد يمكن جلبها عن طريق أرباحها وممتلكاتها ويعرف انه الثروة الذاتية للمؤسسة حيث تعمل على تحقيق فائض في الأموال التي تحتاجها لتمويل نشاطها وهذا لا يتحقق إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون ايجابية مضافا إليها عنصرين هما :

- الاهتلاك.

- مؤونات ذات الطابع الاحتياطي.

نستنتج أن التمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية هامة تستعملها المؤسسة لتمويل نشاطها الاستغلالي دون الالتجاء إلى أطراف أخري.

• **الاهتلاك:** يمكن أن تقول بأن مخصصات الامتلاك تؤدي إلى انخفاض الضريبة وهذا ما يؤدي إلى تدعيم قدرة المنشأة على التمويل الذاتي. يعتبر الاهتلاك جزء من طاقة التمويل الذاتي لأن نفقته محسوبة غير مدفوعة ، أي أنه لا يرافقه تدفق نقدي خارجي (1)

• **مؤونات ذات الطابع الاحتياطي:** وهي المؤونات التي تستخدم للمشروعات ومواجهة الظروف الطارئة مثل التذبذب في أسعار الصرف أو تحديد الاستثمار ، أو حتى إذا كانت هذه الطريقة أي التمويل الذاتي من الأكثر والأهم عند المؤسسات لكن ما لاحظناه هو أن لهذه الطريقة مزايا كما أن لها عيوب وتتمثل في:

1- مزايا التمويل الذاتي:

- تمثل أساسا في اعتباره المصدر الأول لتكوين رأسمال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، فلا يتحمل المشروع في

سبيل زيادة طاقته أية أعباء ظاهرة مادامت ادخاراته هي التي تستخدم لتمويل المشروعات:

- يعطي المشروع الحرية في اختيار نوعية الاستثمار.

- الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة وضمان تسديد الديون.

- إمكانية دفع فوائد الأسهم والسندات.

-عيوب التمويل الذاتي:

- تمويل الاستثمارات بالأموال الذاتية فقط.

- تحقيق مرد ودية أقل من تلك التي يتحقق المزيج الأمثل من الأموال الداخلية والخارجية.

- الاعتماد على الأموال الذاتية قد يؤدي إلى توسع بطئ مما يؤدي إلى توفير الاحتياجات المالية الكافية من التمويل الذاتي.

نستنتج أن التمويل الذاتي غير كاف لتغطية احتياجات المؤسسة ولذلك نلجأ إلى التمويل الخارجي.

---

(1)- عبد العزيز كحيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1982 ، ص 205 .

2- أنواع التمويل:

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التمويل ينقسم إلى تمويل شخصي أو خاص وتمويل عام.

1. التمويل الشخصي:

التمويل الخاص يتم باستخدام الموارد أي جزء من فائض الإنتاج بمعنى تلك الأرباح المحققة وذلك باللجوء إلى المداخلات عن طريق السوق المالية (1).

يبحث هذا النوع من التمويل في النواحي المالية للأسرة والأفراد ، وذلك في مصادر الأموال ووسائل إنفاقها واستثمارها والتخطيط لهذه الأموال، مما يمكن هؤلاء الأفراد من الحصول على أفضل السلع والخدمات، وتتمثل المشاكل المالية الرئيسية للأفراد في رغبتهم في تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية من خلال استخدام الموارد المالية والمادية المتوفرة لديهم، ويتعلق التمويل الشخصي بكيفية توزيع الأفراد لدخولهم فيما بين الاستهلاك والاستثمار، وكذلك بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لزيادة استهلاكهم، أو استثمارهم (2).

2. التمويل العام:

هو الذي يتم من طرف الدولة، أو الجماعات المحلية وذلك بمنح اعتمادات ضرورية للسير في هذا المشروع وبذلك تقتطع هذه الاعتمادات من الميزانية أو تلك التي تغذيها الجباية العامة أي على أساس التدخل الضريبي وعادة ما يكون التمويل في آن واحد(3).

---

(1) - عمراني سفيان، عمران فاروق، تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، تجارة دولية، جامعة أحمد ،بوقرة بومرداس، دفعة 2002 ، ص 12.

(2)- درويش رضا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

(3)- عمراني سفيان، عمران فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

خامسا : مخاطر التمويل.

إن اعتقد المستثمر أن أمامه فرصة ولو صغيرة في أنه قد يحصل في الأجل الطويل على عائد أقل من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه وراء الاستثمار عدم المخاطر فإنه سوف لا يستثمر أمواله إذ لم يفوق عائدا أعلى في حالة نجاح الاستثمار، مع أنه بالطبع سوف لا يتوقع بالضرورة أن يكون هذا العائد الأعلى متاحا في الحال، وأن قبول الخطر بدرجة كبيرة أو صغيرة أمر واجب طالما أن العائد أو غلة الاستثمار تعتمد بطريقة أو بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل و التي تحصل عليها بعد فترة مؤجلة، و يمكن أن نقسم الأخطار التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاث أنواع و هي المخاطر المادية ، المخاطر الفنية ، المخاطر الاقتصادية (1).

-1 المخاطر المادية: وهي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بعض الحوادث بعض السلع المادية التي هي إنتاج العمل الذي مولناه، و ذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو يؤكل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات ، أو المنزل الذي يخرب بسبب الفيضان أو الحريق و السفينة التي قد تتحطم بسبب الأعاصير، وهذه المخاطر من المخاطر من الحريق، الفيضان، الأعاصير، السرقة و مصادر أخرى كثيرة هددت دائما و مازالت تعدد أن تتمتع بثمار جهدنا في الصناعة.

-2 المخاطر الفنية: وهي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج أو مهارة مساعديه قد تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فإنه قد يفشل في عمل الشيء المرغوب أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أو أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة.

-3 المخاطر الاقتصادية: وهي أعظمها وتكون على أرجح أولها قابلة للقياس الكمي وهي المخاطر التي تبقى حتى إذا أوجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، وحتى إذا وجد أنه من ممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالموارد المقررة سابقا و هي على نوعين رئيسيين:

أ) - مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج: المخطط له و ذلك إلى درجة أنها تتكلف في صنع المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لا يمكن إنتاجه على الإطلاق.

ب)- خطر التدهور في رقم الطلب على المنتج بمجرد إنتاجه: هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر لنا انخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، و التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- اختلاف الرغبات وذوق المستهلكين.

- النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الاستهلاكية.

- المنافسة الزائدة نتيجة للتطوير لبعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج

---

(1)- قاسي وبيش، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976 ، ص 35 ،36،.

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي:

تعتبر البنوك التجارية أساس أي نظام مصرفي ، فهي تقوم بالعديد من الوظائف التي تقدمها للمتعاملين، ومن أهم وأبرز هذه الوظائف القيام بعملية منح الائتمان المصرفي للمتعاملين ، ويعتبر الائتمان المصرفي أحد المصادر التي يعتمد عليها البنك في ايراداته والذي يعتبر من المصادر المؤثرة على البنك إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة.

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي

الائتمان لغويا : أحد مشتقات كلمة (أمين) ، أي بمعنى سلم بعيداً عن الخطر والأذى، وائتمن تعني وضع ثقته وأطمأن أي بعد عن الأذى والمخاطر (1).

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض (2) .

واصطلاحا : يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما، وذلك حين يضع تحت تصرفه مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (3) .

كما أنه يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على النقود مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل (4) .

ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي

تقوم البنوك بمنح أنواع مختلفة من الائتمان وذلك حسب التغيرات التي ترافق نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان المصرفي إلى:

---

(1)محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان المصرفي ومخاطره، دار الفكر، ط - 1، عمان، 2013 ، ص 25 .

(2) ، ماهر الأمين، إيمان نجرر، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإق ا رض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري " ، مجلة جامعة تشرين للد ا رسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 03 . ، 2006 ، ص 192

(3) حمزة - محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي ا ولتحليل الائتماني، ط 1 ، مؤسسة الو ا رق للنشر اولتوزيع، عما ن، 2002 ،ص 18 .

أ – الائتمان المصرفي حسب الغرض منه.

1-الائتمان الاستثماري : هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل : الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأ راضي وغيرها (1) .

2-الائتمان التجاري : يعتبر من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أ و تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دو ا رً بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها ، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المخفضة، أ و تعاني من عدم كفاية أ رس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية (2).

3-الائتمان الاستهلاكي: يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأف ا رد ذات الطبيعة - الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات، غسالات، أجهزة حاسوب شخصية ، ويقوم البنك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأف ا رد على الطلب على هذا النوع من الائتمان، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح ائتمان استهلاكي من خلال البيع بالتقسيط (3) .

ب- الائتمان حسب الآجال.

1- **ائتمان - قصير الأجل:** هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أ و بصفة أخرى عمليات أ رس المال العامل ذات الدو ا رن السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله(4).

2- **ائتمان متوسط وطويل الأجل: -**

هي تلك القروض التي تزيد آجالها عن سنتين عادة، وقد تصل إلى عشرين سنة أو أكثر من ذلك حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة أو توسيع مباني قائمة ، وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فت ا رت فترة الاستخدام، فترة السماح، فترة السداد .

---

(1) -جميل أحمد - توفيق، علي شريف بقة، الإدارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 1998 ، ص 388 .

(2)-صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص - 41 .

(3)- المرجع نفسه، ص - 42 .

(4)- صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص - 102 .

ج- الائتمان المصرفي حسب الشخص المقترض (1):

1- ائتمان مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص او لأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول علي هذا الائتمان علي الملاءة المالية التي يتمتع بها الأف ا رد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان .

2- ائتمان مصرفي عام : يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذين يعتبرون أشخاص القانون العام، بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

د- الائتمان حسب نوعية الضمانات :

1-ائتمان مضمون: هي التسهيلات الممنوحة أو المقدمة مقابل رهن أموال منقولة أو غير منقولة، والهدف من تقديم الضمانات تقليل المخاطر بالرغم من أن بعض الأصول يصعب تحويلها إلى نقد لاسترداد الدين.

2-ائتمان غير مضمون : هي تسهيلات يتم منحها مقابل الاكتفاء بتوقيع المدين لكفالة وذلك استناداً إلى قد ا رتهم أو إمكانياتهم المالية والعقارية، فالائتمان الممنوح مقابل الكفالة الشخصية يجب أن يقترن بالملاءة المالية والعقارية للكفيل (المدين)لأن الكفيل كالمدين يكون مسؤولاً عن تسديد الالت زامات الحالية والمستقبلية عن المدين في حالة تعثره.

ه- الائتمان حسب طريقة سداده :

- ✓ التسديد بمبلغ واحد (دفعة واحدة).
- ✓ التسديد بأقساط متتالية وتفاوت في المبالغ وتقسم إلى الأنواع التالية:
- ✓ التسديد بأقساط متساوية.
- ✓ التسديد بأقساط متزايدة.
- ✓ التسديد بأقساط متناقصة وهي أقل خطورة.

---

(1)- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، ط - 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ، ص 257 .

و- الائتمان حسب النوع والطبيعة :

ويقسم ضمن هذا المجال إلى قسمين هما:

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وهو من الأنواع الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا (1)

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: لا تشكل التزاماً مباش ا رً على البنك ولكنها قد تتحول إلى التزام مباشر إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، فالبنك لا يقدم سيولة نقدية بشكل مباشر، وإنما يوفر على العميل دفع مبالغ نقدية أو تقديم شيك مصادق بكامل القيمة إلى جهات معينة وإنما يكتفي بتأمين نقدي بنسبة معينة ، عن طريق توجه البنك نحو إصدار كفالة أو فتح اعتماد مستندي للعملاء (2) .

ثالثا: خصائص الائتمان المصرفي :

يمكن النظر إلى الائتمان المصرفي من زاويتين:

الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته أما الثانية فوفقاً لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظ ا رً لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري.

ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك (3) .

رابعا- معايير وسياسات وإجراءات منح الائتمان المصرفي

- تعريف السياسة الائتمانية :

تعرف " السياسة الائتمانية أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية ، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها إضافة إلى أنواعها وآجالها الزمنية، وشروطها.

---

(1)- عبد الحليم ك ا رحة، الإدارة والتحليل المالي، ط - 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 71 .

2- محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص - 31 .

3- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص - 25 .

1- المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي:

تعتمد البنوك على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5CS.

أ- الشخصية Character :

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد، هذه الرغبة طبعا تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة، مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته (1)

ب- المقدرة : Capacity

يقصد بالمقدرة هنا مدى مقدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة، بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته، مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية، على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع عند الاقتراض، فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهلا قانونا للتوقيع(2).

ج- رأس المال capital :

يعني رأس المال كمؤشر من مؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، بيان مدى اعتماد العميل في تمويل مشروعه على موارده الذاتية (حقوق الملكية)، مقارنة باعتماده على أموال الغير في تمويل نشاطه وعملياته، فكلما ارتفعت نسبة اعتماد العميل على موارده الذاتية في تمويل مشروعه كلما ا أرتفع مؤشر الجدارة الائتمانية، وكان لذلك دلالة ايجابية للبنك في إمكانية قيام العميل بسداد التزاماته (3).

د- الضمانات Collateral :

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك، من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان، ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أن بينا، فهي تعتبر ضمانات تكميلية، استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا إلا أنه يمكن اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان و درء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين(3)

.(1)- نفس المرجع، ص 216)

(2)- نفس المرجع: ص 216)

(3)- شعبان رأفت محمد، "نضم تمويل وضمان ائتمان الصادرات"، دار النهضة العربية ، القاهرة ،(2005 ص 55)

ه- الظروف الاقتصادية Condition :

لاشك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانا بأن العمل في أسواق نشطة، تعزز من الربحية والملاءة، وبناءان على ذلك، فإنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية، المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض(1).

2- الإجراءات المتبعة في منح الائتمان المصرفي:

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي :

1- الفحص الأولي لطالب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي الذي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصية هذا العميل وقراراته بوجه عام وكذلك أهم النتائج التي تُسفر عنها زيادة المنشأة، ومنه يمكن اتخاذ قرار مبدئي حول منح القرض أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2- التحليل الائتماني للقرض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته ومركزه المالي.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءاً على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للفوائد الخاصة بالعميل(مقدار القرض، الغرض من القرض، سداده).

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل بالشروط أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الإقراض والموافقة على طلب القرض .

5- صرف القرض: ويشترط لدى استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6- متابعة القرض: والهدف من المتابعة هو الاطمئنان على السير الحسن للمنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحدد.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق علي ه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف، عند المتابعة هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخر ى (2).

---

(1)- نفس المرجع ص(217 ،218، 219)

(2)- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص - 149 .

خامسا: مخاطر منح الائتمان المصرفي

اهتمت الدراسات الاقتصادية بالمخاطر المصرفية من خلال تحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة .

أ- تعريف مخاطر الائتمان المصرفي :

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل المي ا زنية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان (1) .

ب- إشكال مخاطر الائتمان المصرفي

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية (2).

1 - المخاطر المتعلقة بالعميل :

وتتمثل في مدى ملائمته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان

والغرض من هذا الائتمان .

2 - المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع

اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

---

1 محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك، ط - 1 ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر2000 ، ص 279 .

2 - ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط 2 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص 444 .

3- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، دون دار نشر، 2002 ، ص: 73

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: -

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات

المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4 المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: -

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقت رض والبنك المقرض ،والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ الق ا ر ا رت، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها (1) .

5 - المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم

للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة ، ومن الأخطاء التي تحصل

والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع

العميل ، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6 - المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان

بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية .

سادسا: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الائتمان ومن أبرز هذه الوسائل نجد:

1- دراسة عناصر منح الائتمان

تقوم عملية دراسة منح الائتمان ، على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده

---

1 أحمد غنيم، المرجع السابق، ص - 74 .

إلى البنك، في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، و يعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، والتي تم ذكرها مسبقا و المتمثلة بمعايير منح الائتمان(5CS).

2- الاستفسار عن سمعة العميل

هناك الكثير من المصادر، التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل، بهدف التوصل إلى قناعة تامة، بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ويمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية (1)

أ- المصادر الداخلية :

تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية، وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية، بالاتصال مثلا، بقسم الاعتمادات المستنديه للاستفسار عن طالب القرض، فيما إذا سبق وفتح اعتمادات مستنديه، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير، كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية، للاستفسار عن عدة أمور، منها حركة مسحوباته، وإيداعاته، والشيكات المرتجعة، بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فإن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع إلى ملفاتها، وتقوم بدراسة ملف طالب القرض ، فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته(2).

ب- البنك المركزي و البنوك الأخرى :

إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات، عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له، عن عميل معين في بنك آخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض، المعبأ من قبل طالب القرض، لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته، من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طلب القرض معروفا جيدا فلا داعي لمثل هذا الإجراء ومن خلال المقابلات الشخصية، قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات عن أي مجال من المجالات.

---

3)- نفس المرجع، ص(217 ،218، 219)

3- تدريب موظفي الائتمان(1)

إن قلة خبرة موظفي الائتمان، وعدم تدريبهم، وتوجيههم التوجيه الصحيح، قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية، بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة، على أوضاع الحاصلين عليها، مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك والطريقة الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات على الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار، وأخذ أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

المبحث الرابع: المشاريع الاستثمارية:

اولا: مفهوم الاستثمار:-

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها الدخل ، الاستهلاك، الادخار والإقراض، ولقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار واختلفت حسب الزاوية المنظورة إليها ويلاحظ ذلك فيما يلي:

1. مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

هو التضحية أو الاستغناء عن استهلاك عاجل أكيد من أجل الحصول على استهلاك أجل أوفر غير مؤكد، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية.

2. مفهوم الاستثمار من الناحية المحاسبية:

يقترن مفهوم الاستثمار هنا بالقيم الثابتة أي تضم كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تمت حيازتها أو إنشاؤها من قبل المؤسسة والتي تتعلق بدورات مالية (1).

3. مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:

يعتبر الاستثمار هو توظيف الأموال في فترات زمنية يؤدي من خلاله إلى التقليل من المصاريف على المدىالطويل.

فيرى أن الاستثمار من الناحية المالية هو: "توظيف فوري لمبالغ مالية لشراء أصل، أما على أمل الحصول على أرباح على فترات، وهذا التوظيف للأموال لا يعني الإنفاق المبدئي فقط بل يشمل أيضا التدفقات النقدية الخارجة أثناء العملية الإنتاجية ، كتكوين العمال لاستعمال الأصول الجديدة (2) .

---

(1)- الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات، الطبعة الأولى، 1962 ، ص 241)

(2)-PIERRE CON SO: La Gestion Financière de l'entreprise, tome 2, Edition Berti, page 371

ثانيا: أنواع الاستثمار (1) .

تعددت أنواع الاستثمارات وذلك باختلاف النظرة إليها وأهم الأنواع المتوفرة تخص: الاستثمارات الحقيقية والمالية، الاستثمار الفردي والمؤسس، الاستثمار الخاص والعام والاستثمارات المحلية والأجنبية.

1. الاستثمارات الحقيقية والمالية:

أ- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية لتحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية. بالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الارتكازية، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي والإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني، ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيا نها الملموس أي لها قيمة حقيقية وتتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة وتتحمل نفقات تأمين، تخزين والصيانة.

ب- الاستثمارات المالية:

هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي، وتتمثل في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف إنشائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي، والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة مالية ومن خصائصها الاتساع والعمق.

2. الاستثمار الشخصي أو الفردي والاستثمار المؤسسي:

أ- الاستثمار الشخصي أو الفردي:

هو ما يقوم به شخص واحد حيث يمكنه أن يستخدم ما يحتاج له من موارد وأموال في القيام بالاستثمارات.

ب- الاستثمار المؤسسي:

تقوم به المؤسسة الشرعية أو هيئة ولكن لا يختلف عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالمؤسسة تقوم بعمل استثمارات مادية وكذلك استثمارات مالية.

.(1)- دريد كامل الشيب، الاستثمار والتحليل الاستثمار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط 1 ،2009 ، ص50,5

3. الاستثمار الخاص والعام:

أ- الاستثمار الخاص:

يكون الاستثمار من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه تحقيق الربح.

ب- الاستثمار العام:

تقوم به الشركات التابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام وتكون أهدافه اجتماعية.

4. الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية

أ- الاستثمارات المحلية أو الداخلية:

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة تكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال وكما يلي:

أ- 1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية.

أ- 2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، بلا يؤدي إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع للشركات الصناعية والخدمية.

أ- 3- الاستثمار في فائض التصدير: هو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي.

أ-4- الاستثمار في الأوراق المالية: وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

ب- الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية:

الاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعية هذه الاستثمارات فردية أو جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالاستثمار المباشر الخارجي هو أن يستثمر مستثمر أمواله في بلد أجنبي أما الاستثمار الغير المباشر هو مساهمة مستثمر ما بحصة في محفظة مالية لشركة استثمارات محلية تستثمر أموالها في بورصة أجنبية.

ثالثا: أهمية وخصائص الاستثمار:

1- أهمية الاستثمار.

للاستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلية إنتاج وعلى المجتمع بصفة عامة ونميز أهمية الاستثمار حسب القطاعات كما يلي:

أ- أهمية الاستثمار اقتصاديا:

من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار الاستثمار ذا أهمية بالغة في تحريك دواليب أي اقتصاد ما، وهذا رغم المخاطر التي يتضمنها أي استثمار أيا كانت طبيعته، فالاستثمار يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمؤسسة وكذا المستثمرين الخواص، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتوسيع طاقتها الإنتاجية أو إعادة استثمار هذه العائدات في استثمارات جديدة.

ب- أهمية الاستثمار محاسبيا وماليا:

-الحصول على أملاك وقيم دائمة ملموسة و غير ملموسة، منقولة و غير منقولة.

-الحصول على عوائد أحسن في المستقبل، والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة (1)

. 1)- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، 2005)

2- خصائص الاستثمار

إن الاستثمارات وعلى اختلاف أنواعها يمكن أن تتميز بالخصائص التالية:

أ- إيرادات المشروع الاستثماري:

الإيراد الصافي يعتبر التدفق النقدي محذوفا منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة.

إن التنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري ترتكز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ أو تقدير حجم المبيعات المتوقعة، وكذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، وأفضل شبكة التوزيع، وأقلها تكلفة، وبالتالي تتحصل على سلامة القرار الاستثماري المتضمن رفض أو قبول المشروع.

ب- نفقات الاستثمار:

يمكن حصر تكاليف الاستثمار في مجموعتين هما:

1- **تكاليف ابتدائية:** وهي تلك النفقات اللازمة لإقامة مشروع ما، أي هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى انجازه وإجراء تشغيله.
2- **تكاليف تشغيل المشروع:** هي عبارة عن الإنفاقات اللازمة لتشغيله والاستفادة من الطاقة التي انفقت عند تحديد كل تكلفة والتي تكمن في المواد اللازمة، للتشغيل الأجور ، والعناصر التي يجب مراعاتها ومصاريف أخرى وأحيانا مصاريف تكوين العمال.

ج- مدة حياة الاستثمار:

المقصود بمدة الحياة في الاستثمارات، هي ذلك الفترة التي تحقق فيها منفعة أو إيراد صافي من الاستثمارات، فمفهوم المدة يدفعنا إلى التفرقة بين العمر الفيزيائي والعمر الإنتاجي للاستثمار.

فالأول نقصد به تلك المدة المثلى للاستغلال مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة، والثاني هو الفرق بين المدة التي بدأت الآلة فيها العمل، والمدة التي ظهرت فيها آلات ذات كفاءة أكبر وأداء أدق، وهذا قبل تعطل الآلة أو عطبها، وعليه نلاحظ أن العمر الإنتاجي أصغر من العمر الفيزيائي.

رابعا- ماهية المشاريع الاستثمارية:

بما أن المشروع هو اتحاد عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة ، لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف مختلفة.

وسنعرض في هذا المبحث تعاريف مختلفة للمشاريع الاستثمارية، مع أهم أنواعها وخصائصها وكذألك أهدافها.

1- تعريف المشاريع الاستثمارية

التعريف الأول:

يمكن تعريف المشروع على انه تصور، أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة، أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة، أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية، وذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع ، لتقديم منتوج معين أو خدمة معينة.

ومن ثم يشير لفظ المشروع، إلى وجود مجموعة مترابطة ومتكاملة من الأنشطة والتي من خلالها، يتم توظيف مزيج من الموارد بكافة أنواعها لتحقيق أهداف أو منافع معينة خلال فترة زمنية محددة (1).

التعريف الثاني:

كما يعرف على أنه:" مجموعة من المساهمات المثلى، ذات الطابع الاستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومترابط، الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور

الاجتماعي والاقتصادي بصفة محددة، كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام به(2).

التعريف الثالث:

المشروع هو اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع و / أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع و/ أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (3).

---

(1)- مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، الدار الجامعية للنشر، مصر.

(2)- فهمي خلال أحمد، "دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997 ، ص 35 .

(3)- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 ، ص 14 .

2- أنواع المشاريع الاستثمارية وخصائصها:

أ- أنواع المشاريع الاستثمارية:-

تختلف المشاريع الاستثمارية، باختلاف درجة الارتباط الموجودة بين مختلف المشاريع و يمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الاستثمارية كالتالي(1).

1/ المشاريع المستقلة: بحيث انه إذا تم اختيار مشروع على الأخر ، فإن هذا الاختيار لا يؤثر على قرار قبول أو رفض الأخر.

2\ المشاريع المتلازمة: ويقصد بها تلك المشاريع، التي تكون المؤسسة فيها أمام اختيارين، إما أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي أن قبول الأول يستلزم قبول الثاني.

3/ المشاريع المكملة: وهي تلك المشاريع التي في حالة قبول أحدهما ، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني، أو نقصانها أو زيادة تكلفتها.

4/ المشاريع المتنافية: ويقصد بها تلك المشاريع، التي إذا كان قبول إحداهما يستلزم رفض أو التضحية بالأخر، وهذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلها معا بسبب الاستحالة التقنية.

5/ المشاريع المعنوية : وهي المشاريع التي إذا تم قبول أو رفض أحدهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني أو نقصان إيراداته.

ب- خصائص المشروع الاستثماري:

تتمثل أهم خصائص المشروع في ما يلي(2):

- لا يعد إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته، وإنما يعد ذلك وسيلة تستهدف تحقيق

مجموعة مترابطة من المنافع والغايات ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع.

- يتطلب استمرار ونمو واستقرار المشروع ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

. (1)- فركوس محمد، "الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 168 .

. (2)- مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

- يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية مما يستلزم ذلك ضرورة التصرف الجيد مع ظروف واتجاهات البيئة التي يعمل فيها ولها المشروع.

- يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاته لمدخل النظم، في قيامه بالأنشطة المتداخلة والمترابطة في مجال التسويق والإنتاج والتخزين والتمويل.

- تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الاعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع، وكذلك بالمتغيرات والاتجاهات الخارجية من مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وغيره من مكونات البيئة الخارجية.

- يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع، أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي أو القطاعي و سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات. المادية والنفسية وبتوفير وسائل النقل وتخفيض الدخل المناسب وتوفير أجواء مريحة ومكيفة من أجل ضمان تقديم عمل أكثر وإتقان ومجهود أكبر.

. 1)- عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 131

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل، أولا إلى البنوك من حيث نشأتها، أنواعها ووظائفها، إذ تعتبر أهم محرك ومنشط لعملية تمويل المشاريع الاقتصادية، سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات وبالتالي تعتبر كوسيط بين المستثمرين والحرفيين.

وبعد ذلك تناولنا التمويل بتعريفه، وأشكاله، أنواعه وأهميته، إذ تعتبر عملية التمويل النشاط الرئيسي للبنوك، والتي تسمح في مواجهة الصعوبات التمويلية التي تتلقاها المؤسسة، كما أن للتمويل عدة مصادر قد تكون ذاتية مثل الاحتياطات أو خارجية .

و تناولنا التمويل البنكي (القروض البنكية) من حيث التعريف والأهمية الاقتصادية ومراحل منحها حيث يقوم البنك بعدة إجراءات من اجل اتخاذ قرار قبول التمويل من عدمه، وهذا حسب الدراسة التي يقوم بها البنك، لكن مع كل هذه الإجراءات والتدابير إلا أن البنك معرض لعدة مخاطر أهمها عجز العميل عن تسديد القرض مما يجعله يطلب ضمانات من الجهة المقترضة من اجل ضمان سداد القرض الممنوح .

ولقد رأينا في هذا الفصل الدور الذي تلعبه البنوك من خلال منح الائتمان حيث أن القروض تلعب دورا استراتيجيا في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تقديمها للسيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية .

وعليه فلابد من وضع سياسة إقراضية، ملائمة لتطلعات البنك ولا يخفى علينا أن الدراسات والتجارب بينت أنه كل قرض لا يخلوا من المخاطر، قد تكون في مجملها محتملة الوقوع ، إذ يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة للأخطار التي يمكن أن تواجهه، وعليه أيضا أن يقوم بطلب ضمانات قبل منح القروض للتقليل من المخاطر كما يسعى جاهدا إلى تقديم تسهيلات ائتمانية، بغية تحقيق أهداف واسعة وشاملة في مجال الاستثمار.

الفصل الثالث :

الاطار العملي للبحث

مقدمة :

بعد ان تطرقنا الى الجانب النظري بتفاصيله و معطياته، سنتطرق في هذا الفصل الثالث الى الجانب التطبيقي والخاص بدراسة طلب قرض استثماري في بنك سبأ الاسلامي .

وهذا من اجل معرفة مدى تطبيق و احترام تقنيات التمويل من طرف مسؤولي أو مسيري البنك ، وتجسيد و اسقاط لما رأيناه في الجانب النظري، و سنتطرق من خلال هذا الفصل الى دراسة ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي :

1- بطاقة تعريفية لبنك سبأ الاسلامي.
2- اجراءات الدراسة الميدانية.
3- تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك سبأ الاسلامي :-

اولا: نشأة بنك سبأ الاسلامي :-

تأسس بنك سبأ الإسلامي كشركة يمنية مساهمة مقفلة بموجب قرار وزير التموين والتجارة رقم 25 بتاريخ 25 يونيو 1996م وتصريح البنك المركزي اليمني رقم 311م/م الصادر بتاريخ 2 إبريل 1997م. وبدأ البنك نشاطه رسمياً في الثالث من ابريل 1997م كصرح اقتصادي إسلامي بقاعدة مساهمين عريضة تصل إلى 6400 مساهم من جميع شرائح المجتمع.

ثانيا: التعريف ببنك سبأ الاسلامي :-

هو عبارة عن بنك اسلامي يقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبإشراف هيئة الرقابة الشرعية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة صنعاء وفروعه المنتشرة في محافظات الجمهورية اليمنية والبالغة سبعة عشر فرعاً و أربعة مكاتب حالياً .الخدمات التمويلية والمصرفية لقطاع الشركات يعمل بنك سبأ الإسلامي مع مختلف الشركات والمؤسسات في كافة القطاعات الاقتصادية ويوفر مزيجا فريدا من الحلول المالية والمشورة المهنية. وتسعى دائرة تمويل الشركات في البنك إلى تقديم الحلول والأساليب المثلى لمساعدة الشركات والمؤسسات المستهدفة لتأسيس أو تطوير أو تلبية احتياجات مشاريعهم عن طريق الدراسة والتحليل المالي وتقديم التصورات التي تفوق أو تضاهي توقعات ورغبات العملاء، ويسعى فريق العمل إلى خدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تسعى إلى التطور والإبداع في مجـــال عملها وتشمل هذه الخدمات:

- برنامج تمويل التجار والصناعيين.

- برنامج تمويل المشاريع العقارية والتطوير العقاري.

- برنامج تمويل عقود مقاولي التوريدات.

- عمليات التجارة الدولية (الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية).

- الكفالات وخطابات الضمان.

- الصرافة وتوفير النقد الأجنبي.

- الحسابات الجارية.

- حسابات الودائع الاستثمارية.

- حسابات الاستثمار المخصص والمحافظ الاستثمارية.

الخدمات التمويلية والمصرفية لقطاع الأفراد والمشروعات الصغيرة، يقدم بنك سبأ الإسلامي مجموعة واسعة من الخدمات والحلول التمويلية والمصرفية المميزة لقطاع الأفراد والمشروعات الصغيرة، وتمتاز هذه الخدمات باستجابتها لمتطلبات العملاء وتنوع رغباتهم كما تتميز بتطبيق أرقى المعايير المهنية في تقديم الخدمة عبر نظام التقييم بالنقاط والذي ساهم في رفع كفاءة الخدمات وخفض التكاليف بالإضافة إلى الاستجابة السريعة لطلبات العملاء من خلال شبكة فروعه وتشمل الخدمات التالية:

- برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والحرفية.

- برنامج التمويل السكني.

- برنامج التمويل الشخصي.

- برنامج تمويل السيارات.

- برنامج القرض الحسن لغايات محدده.

- حسابات التوفير.

- حسابات ودائع لأجل الاستثمارية.

- حسابات ودائع الادخار الاستثماري.

- حساب الاستثمار المخصص.

- بطائق الائتمان العالمية (Master Card - Visa Card)

- خدمات الكترونية:

1- البطاقة الائتمانية الدائنة / المدينة.

2- بطائق الشراء عبر الأنترنت.

3- الحوالات السريعة (سبأ تحويل).
4- سبأ موبايلي.
5- خدمة الانترنت بانكنج.
6- - خدمة الصراف الآلي.
7- - خدمة WENET.

اساليب التمويل الإسلامية تمنح التمويلات لقطاع الشركات وقطاع الافراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لصيغ التمويل والتي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية ومنها:

- المرابحة للآمر بالشراء.

- المضاربة .

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك .

- المشاركة الدائمة - الإستصناع .

- المقاولة - الإجارة التشغيلية .

- الإجارة التمويلية المنتهية بالتمليك .

- بيع السلم.

- القرض الحسن.

الخزينة والاستثمار و التنوع والعوائد المثلـــى ينشط بنك سبأ الإسلامي في تطبيق استراتيجيته الهادفة إلى البحث والتقصي عن أفضل الفرص والمجالات الاستثمارية ذات العوائد الجيدة والمستقرة، ويقوم فريق العمل في دائرة الخزينة والاستثمار الخارجي بالمشاركة في فرص تمويل التجارة والصفقات العالمية والصكوك الإسلامية وعمليات المرابحة في السلع الدولية حيث يتبنى فريق العمل أفضل المعايير المهنية في تحليل ودراسة هذه الفرص وعرضها على المستثمرين الراغبين في تنويع وتوزيع استثماراتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يشارك البنك في مخاطر وعوائد الاستثمار.

المحافظ الاستثمارية هي إحدى الأوعية الادخارية لتجميع الأموال من خلال الاكتتاب العام واستثمارها بواسطة البنك (داخل وخارج اليمن) وتنميتها في مجالات عديدة يتم اختيارها بعناية ودقة وتقوم على فكرة المضاربة المقيدة وتمثل فرصة استثمارية مناسبة للمستثمرين وتتميز بالأرباح المجزية مقارنة بالعوائد المصرفية التقليدية. حساب الاستثمار المخصص هو حساب يسمح لأصحاب رؤوس الأموال باستثمار الأموال في عمليات معينة يعلن عنها مسبقاً من قبل البنك أو محددة من اختيار العميل المستثمر حصراً وعلى أساس عقد

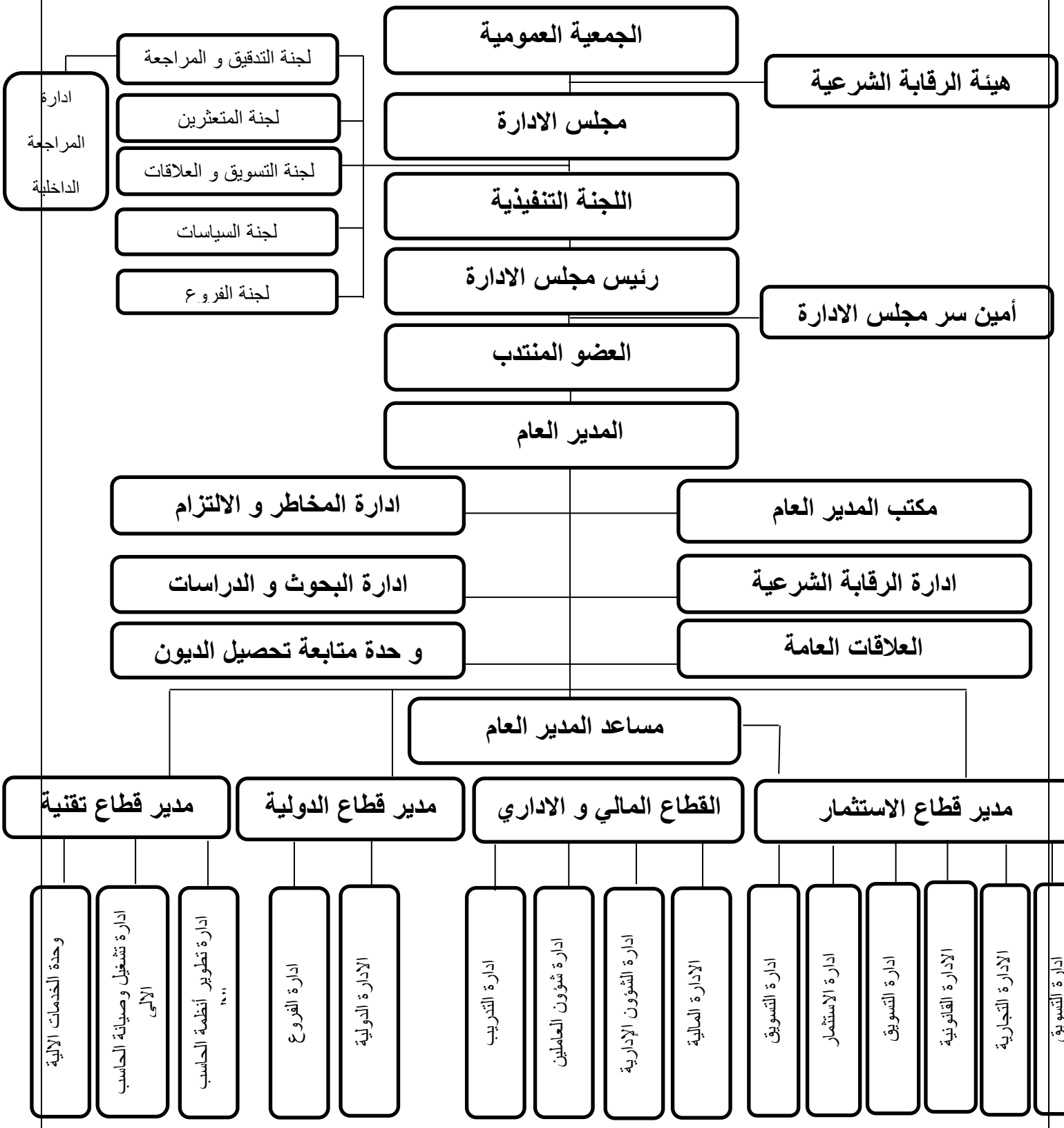
المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار مقابل حصول العميل المستثمر على نسبة مئوية من أرباح وعائدات هذا الاستثمار. صكوك الاستثمارات الإسلامية الحكومية يقصد بها صكوك الاستثمار الحكومي المصدرة من وحدة الصكوك في البنك المركزي اليمني، ووزارة المالية هي الجهة الضامنة التي تلتزم بالوفاء بالالتزامات الناشئة عن إصدار الصكوك كما يقدم البنك خدمات نوعية عبر وحدات متخصصة - وحدة الخدمات الخاصة لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية لكبار العملاء ورجال الاعمال والمؤسسات والشركات الكبرى - ادارة عقارية متخصصة لتقديم الخدمات العقارية. - اقسام خاصة بالنساء في جميع فروع البنك بالمحافظات تقدم من خلالها جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية عبر طاقم نسائي متكامل.

ثالثا: مهام وأهداف بنك سبأ الاسلامي:

يهدف بنك سبأ الاسلامي على ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل تجارة نشيطة، تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بناء أشغال عمومية والري التجارة والتوزيع، الصحة، السياحة، ، الفندقة، الحرف التقليدية، و وسائل الإعلام ...الخ.

من خلال استلام الإيداعات ومنح القروض واخذ الاشتراكات من رأس المؤسسات الكبرى وسفتجة لصالح الآخرين كل قرض تمنحه مؤسسات أخرى، ولتحقيق أهدافه وتحسين خدماته وتسهيلها على الزبائن، بحيث يعتبربنك سبأ من أوائل البنوك التي قامت بإدخال البطاقات البنكية و بدأ خطة البنك الالكتروني، الذي من خلاله يسمح للزبائن القيام بعدة عمليات بنكية عن بعد بواسطة أربع قنوات متعددة الوسطاء هي الانترنيت، الفاكس، الرسائل القصيرة، الهاتف، ...أخ.

الهيكل التنظيمي لبنك سبأ الاسلامي



المبحث الثاني
إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : إجراءات الدراسة

يتضمن هذا المبحث مجتمع الدراسة وعينتها، ووصفاً لخصائص عينة الدراسة، وأداة الدراسة، وطريقة اعدادها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يلي تفصيل تلك الإجراءات:

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في بنك سبأ الاسلامي - صنعاء، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية على مجموعة من عملاء البنك، وقد تم توزيع (55) استبانة كعينة ممثلة الدراسة، وتم استرجاع (52) استبانة بنسبة (94.55%)، وعدد (3) استبانات مفقودة بنسبة (5.45%)، وعدد (2) استبانات غير صالحة للتحليل بنسبة (3.64%) واصبحت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (50) استبانة بنسبة (90.91%).

ثالثاً : صدق اداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قمنا بعرضها على مشرف المادة ذو الاختصاص والخبرة، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من عرض الاستبانة على المشرف التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

رابعاً : اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

المحاور	الأبعـــــــــاد	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
المحور الأول	**التمويل البنكي**	10	.757
المحور الثاني	**الائتمان المصرفي**	6	.580
متوسط جميع المحاور		**16**	**.669**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

خامساً : مقياس أداة الدراسة الميدانية

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert, R.1932) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

جدول رقم (2) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	بدائل التقدير اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	أوافق بشدة	5.00 -4.20	84%-100%
4	أوافق	4.20 -3.40	68%-84%
3	محايد	3.40 -2.60	52%-68%
2	لا أوافق	2.60 –1.80	36%-52%
1	لا أوافق بشدة	1 1.80- أقل من 30	0%-36%

يتضح من الجدول رقم (2) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير الفظي له هو (لا أوافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (لا أوافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير اللفظي له هو (أوافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (أوافق بشدة).

سادساً : الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية SPSS برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **" دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية " دراسة تطبيقية على بنك سبأ الاسلامي**، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية: لحساب التكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري: تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

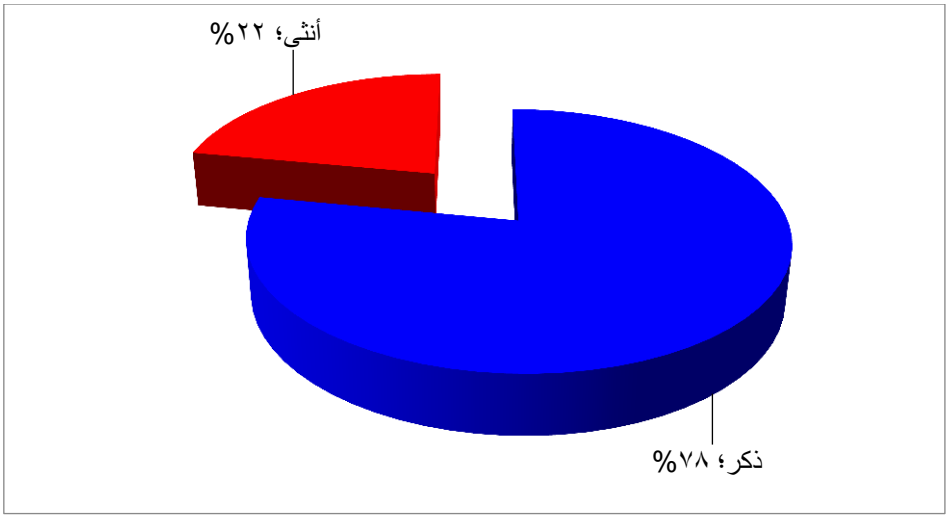
المبحث الثالث
تحليل ومناقشة النتائج

أولاً : عرض البيانات الأولية

- توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس:

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	39	78%
انثى	11	22%
المجموع	**50**	**100%**



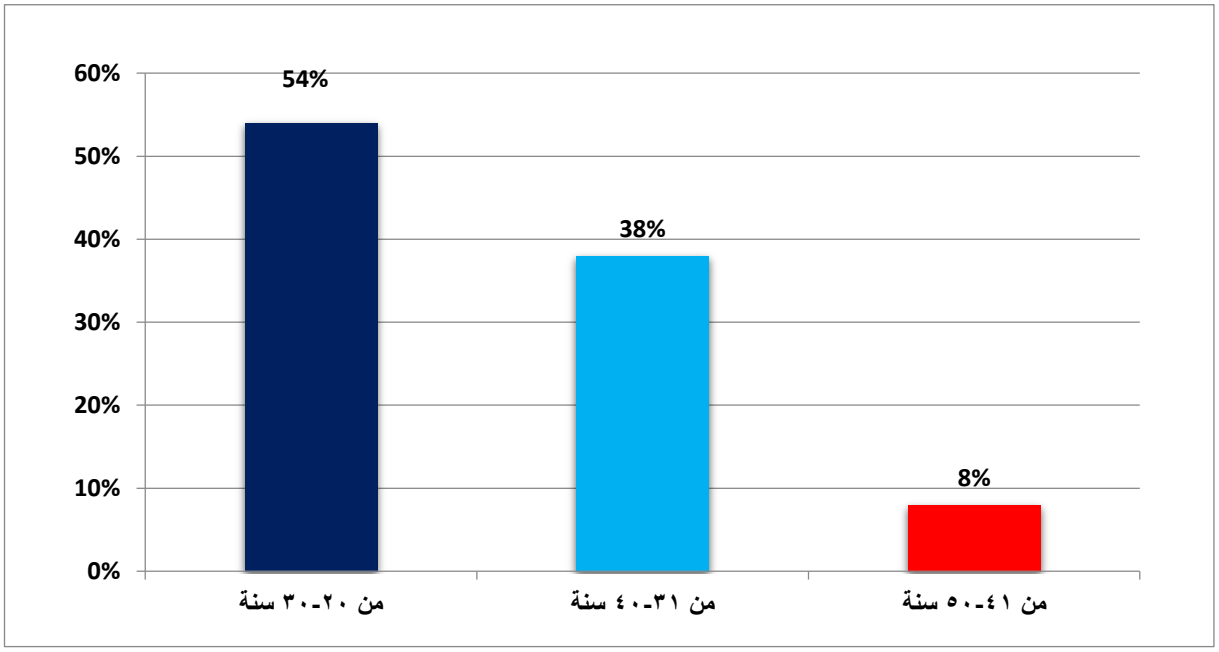
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

يتضح من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (39) وبنسبه (78%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار(11) يمثلون ما نسبته (22%)، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20-30 سنة	27	54%
من 31-40 سنة	19	38%
من 41-50 سنة	4	8%
المجموع	**50**	**100%**



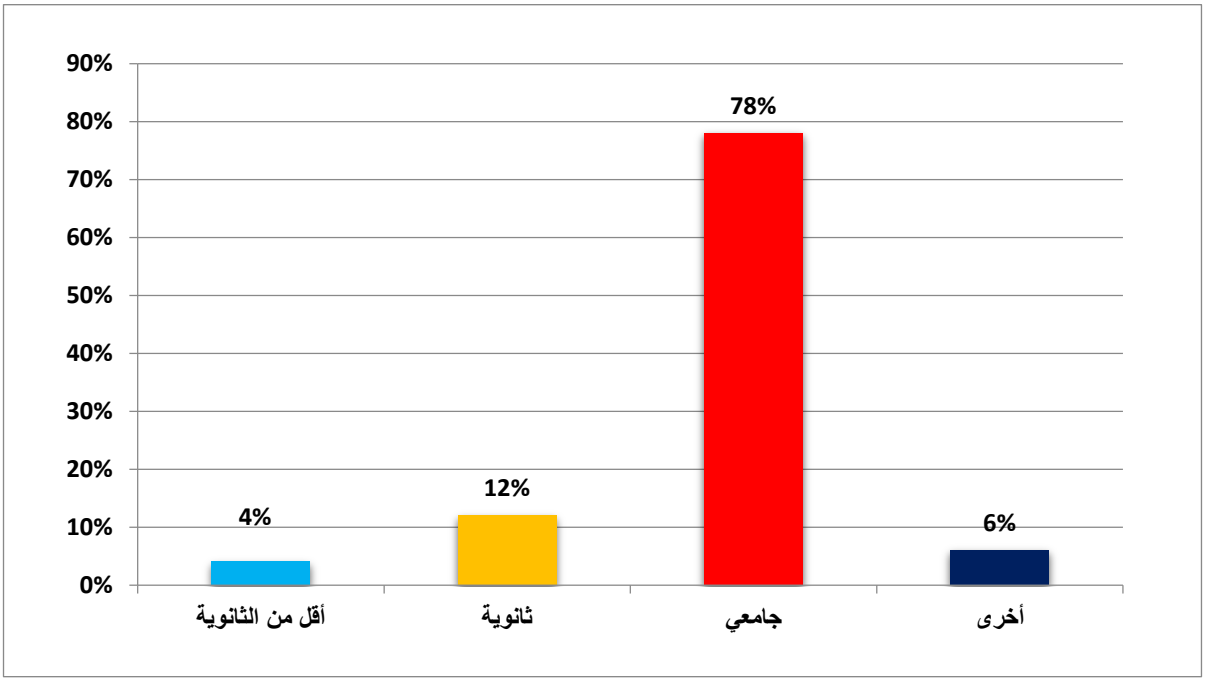
شكل رقم (2) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العمر

يتضح من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من ذوي الفئة العمرية (20 - 30 سنة) بتكرار بلغ (27) يمثلون ما نسبته (54%) من إجمالي أفراد عينة البحث، ثم أفراد العينة من ذوي الفئة العمرية (31-40 سنة) بتكرار (19) وبنسبه (38%)، تليها الفئة العمرية (من 41 – 50 سنة) بتكرار (4) ونسبة (8%)، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الشباب.

- متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أقل من الثانوية	2	4%
ثانوية	6	12%
جامعي	39	78%
أخرى	3	6%
المجموع	**50**	**100%**



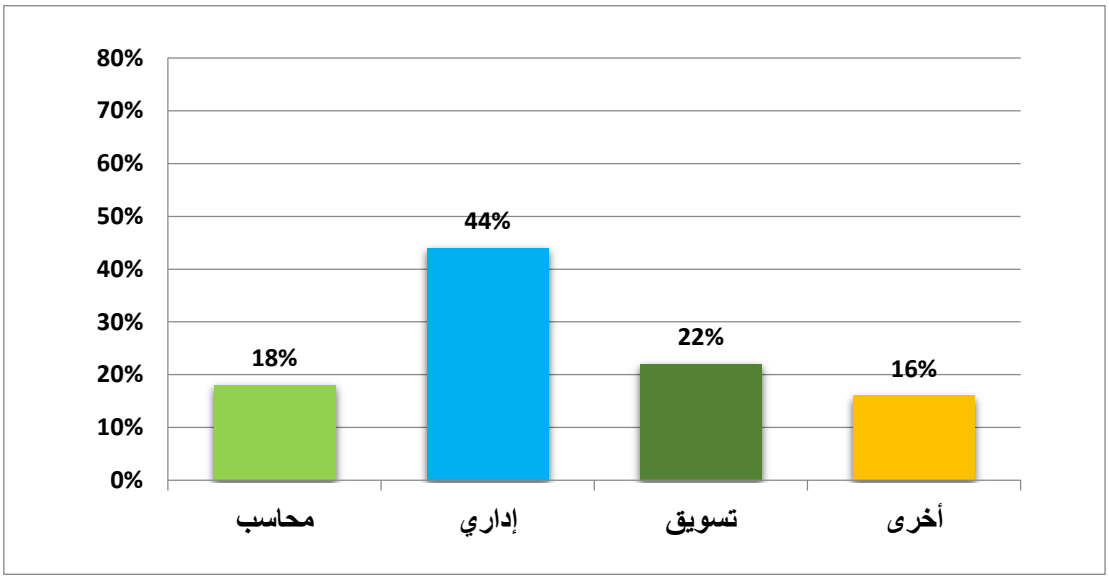
شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من ذوي فئة المؤهل العلمي (جامعي) بنسبة (78%) وبتكرار بلغ (39)، ومن ثم فئة المؤهل العلمي (ثانوية) بنسبة (12%) وبتكرار بلغ (6)، ثم فئات (أخرى) بنسبة (6%) وبتكرار (3)، ثم فئة (أقل من الثانوية) بنسبة (4%) وبتكرار (2).

- المسمى الوظيفي

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	9	18%
إداري	22	44%
تسويق	11	22%
أخرى	8	16%
المجموع	**50**	**100%**



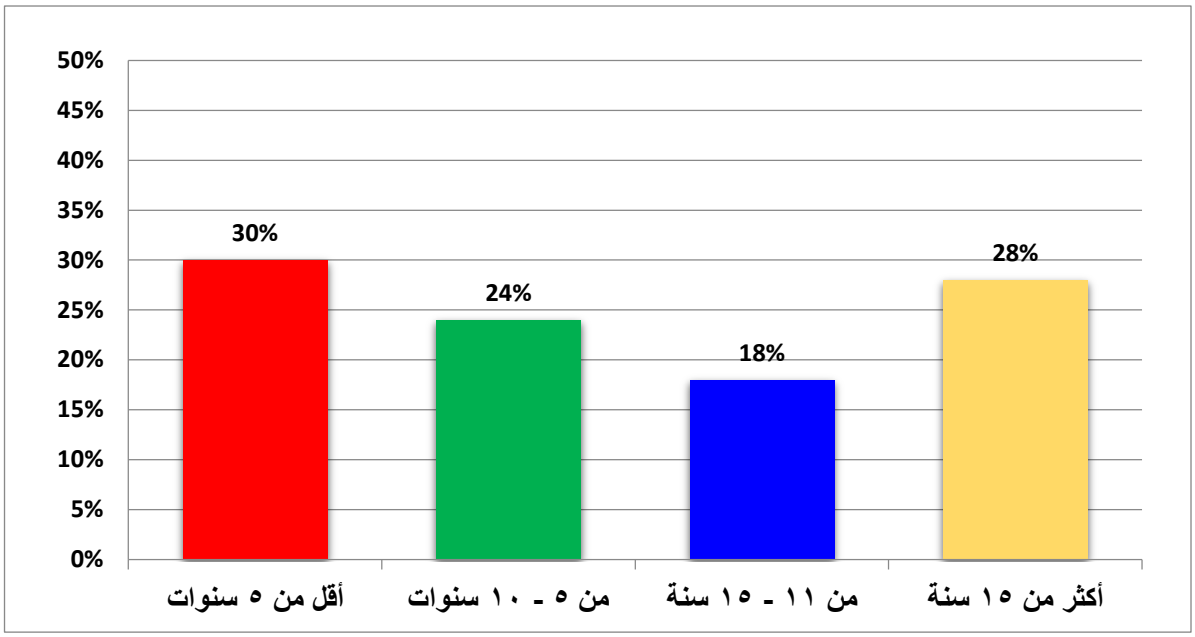
شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من ذوي فئة المسمى الوظيفي (إداري) بنسبة (44%) وبتكرار بلغ (22)، ومن ثم فئة المسمى الوظيفي (تسويق) بنسبة (22%) وبتكرار بلغ (11)، ثم فئة المسمى (محاسب) بنسبة (18%) وبتكرار (9)، ثم فئات (أخرى) بنسبة (16%) وبتكرار (8).

- سنوات الخبرة

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	15	30%
من 5 - 10 سنوات	12	24%
من 11 - 15 سنة	9	18%
أكثر من 15 سنة	14	28%
المجموع	**50**	**100%**



شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

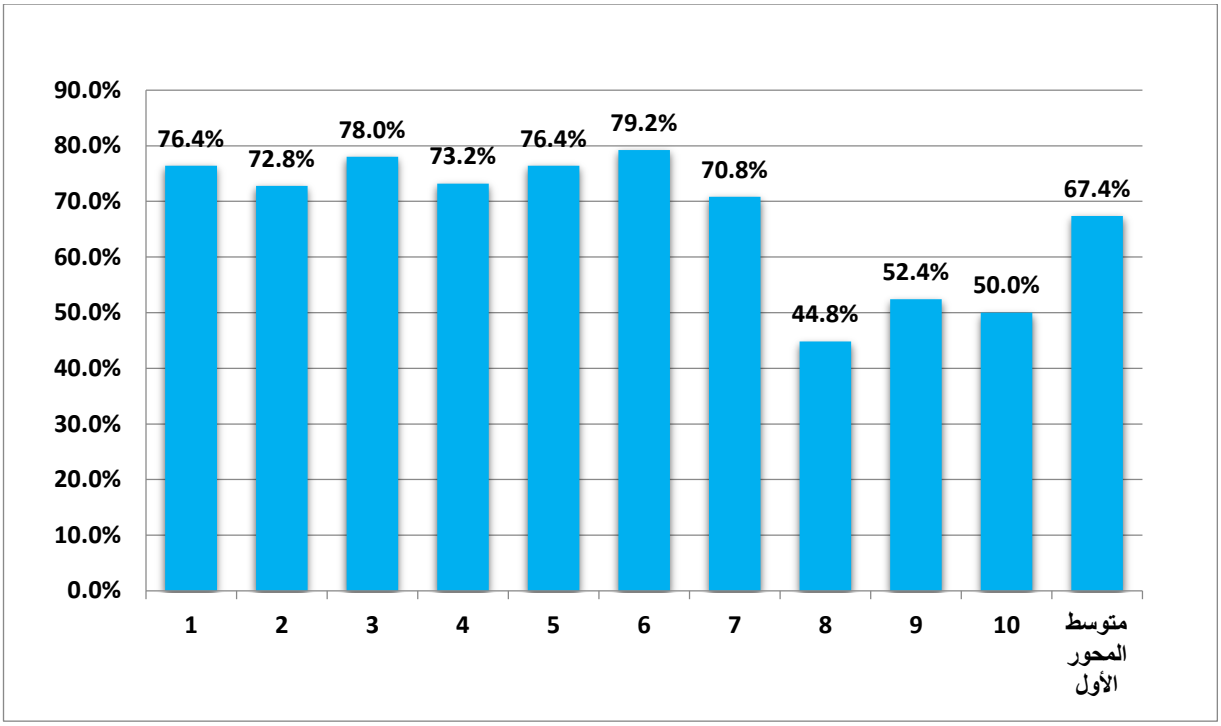
يتبين من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة من ذوي فئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (30%) وبتكرار بلغ (15)، ومن ثم فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (28%) وبتكرار بلغ (14)، ثم سنوات الخبرة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة (24%) وبتكرار (12)، وأخيراً سنوات الخبرة (من 11 – 15 سنة) بنسبة (18%) وبتكرار (9).

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

المحور الأول: التمويل البنكي

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	بديل التقدير اللفظي
1	يتم تمويل المشاريع في الوقت المناسب الذي يرضي العميل.	3	3.82	.825	76.4%	أوافق
2	عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء.	6	3.64	.942	72.8%	أوافق
3	موظفو البنك على استعداد لمساعدة العملاء، والرد على استفساراتهم.	2	3.90	.974	78.0%	أوافق
4	أنت مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم من البنك.	5	3.66	.982	73.2%	أوافق
5	التمويل المقدم مطابق لمتطلبات العميل.	4	3.82	.748	76.4%	أوافق
6	المرافق العامة، والتسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة.	1	3.96	.880	79.2%	أوافق
7	الشروط التي تفرضها البنوك على المشاريع الاستثمارية مستعصية.	7	3.54	.994	70.8%	محايد
8	تجد صعوبة في الحصول على النقود المساعدة.	10	2.24	.916	44.8%	لا أوافق
9	تجد سهولة في التعامل بالصكوك البنكية.	8	2.62	.830	52.4%	محايد
10	تتمكن من الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكياً.	9	2.50	.839	50.0%	لا أوافق
	متوسط المحور الأول		**3.37**	**.893**	**67.4%**	**محايد**



شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير (موافق) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.37)، والنسبة المئوية (67.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- **أجاب أفراد العينة على ست فقرات بتقدير لفظي(أوافق) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**
  - المرافق العامة، والتسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة بمتوسط حسابي (3.96).
  - موظفو البنك على استعداد لمساعدة العملاء، والرد على استفساراتهم بمتوسط حسابي (3.90).
  - يتم تمويل المشاريع في الوقت المناسب الذي يرضي العميل بمتوسط حسابي (3.82).
  - التمويل المقدم مطابق لمتطلبات العميل بمتوسط حسابي (3.82).
  - أنت مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم من البنك بمتوسط حسابي (3.66).
  - عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء بمتوسط حسابي (3.64).

- **وأجاب أفراد العينة على فقرتين بتقدير لفظي (محايد) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**

- الشروط التي تفرضها البنوك على المشاريع الاستثمارية مستعصية بمتوسط حسابي (3.54).
- تجد سهولة في التعامل بالصكوك البنكية بمتوسط حسابي (2.62).

- **وأجاب أفراد العينة على فقرتين بتقدير لفظي (لا أوافق) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:**

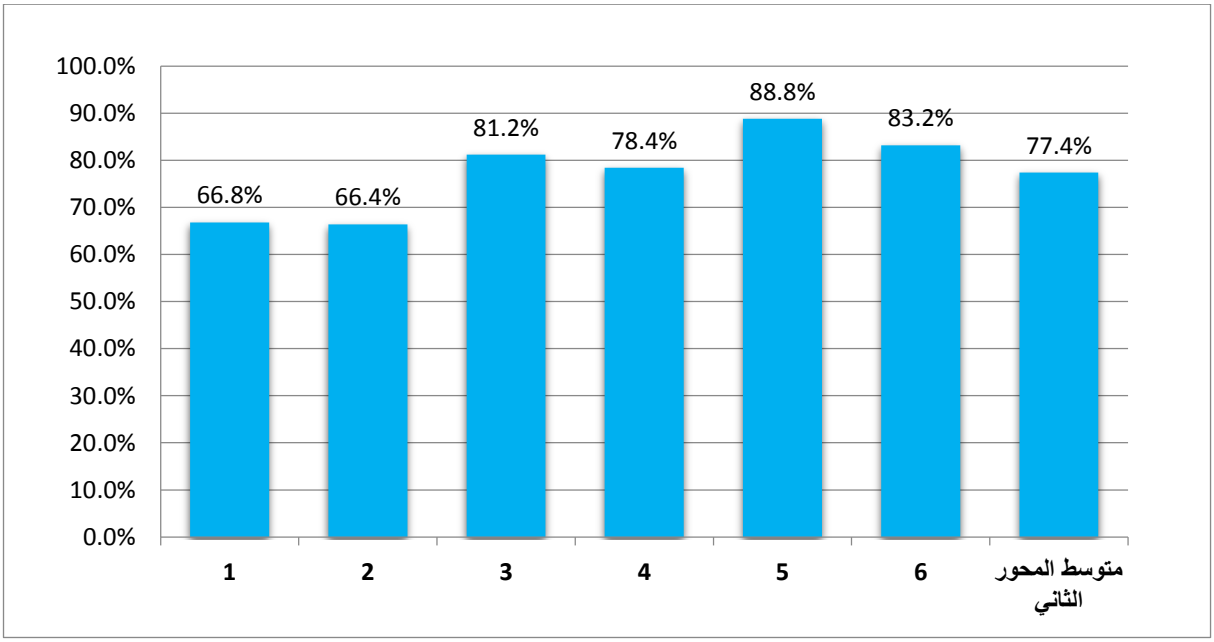
- تتمكن من الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكياً بمتوسط حسابي (2.50).
- تجد صعوبة في الحصول على النقود المساعدة بمتوسط حسابي (2.24).

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول: التمويل البنكي نجد أنه بلغ (3.37) وبانحراف معياري (0.983) وبتقدير لفظي (محايد) أي بدرجة متوسطة، وعلى ضوء ذلك تبين بأنه **(لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى (a<0.05) بين كلا من التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية)** .

المحور الثاني: الائتمان المصرفي

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفـــــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	بدائل التقدير اللفظي
1	تصدر البنوك قروض كافية بحسب احتياج وطلب العميل	5	3.34	.626	66.8%	محايد
2	تتسم عملية الحصول على القرض بعدم مناسبة مبلغ القرض.	6	3.32	.621	66.4%	محايد
3	تتسم عملية الحصول على القرض بالإجراءات المعقدة.	3	4.06	.913	81.2%	أوافق
4	تتسم عملية الحصول على القرض بارتفاع سعر الفائدة	4	3.92	.944	78.4%	أوافق
5	تتسم عملية الحصول على القرض بضعف الضمانات المقدمة للبنك.	1	4.44	.675	88.8%	موافق بشدة
6	تتسم عملية الحصول على القرض بضعف البيانات المالية المطلوبة.	2	4.16	.548	83.2%	أوافق
	متوسط المحور الثاني		**3.87**	**.721**	**77.4%**	**أوافق**



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول والشكل السابق أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (أوافق) على جميع فقرات المحور الثاني الائتمان المصرفي؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.87)، والنسبة المئوية (77.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً

لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات فقد جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- **أجاب أفراد العينة على فقرة واحدة بتقدير لفظي (أوافق بشدة) وهي الفقرة رقم (5) والتي تنص على أنه:** (تتسم عملية الحصول على القرض بضعف الضمانات المقدمة للبنك) بمتوسط حسابي (4.44).

- **وأجاب أفراد العينة على ثلاث فقرات بتقدير لفظي (أوافق) وهي الفقرات رقم (6 ، 3، 4) مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي كما يلي:**

- تتسم عملية الحصول على القرض بضعف البيانات المالية المطلوبة بمتوسط حسابي (4.16).
- تتسم عملية الحصول على القرض بالإجراءات المعقدة بمتوسط حسابي (4.06).
- تتسم عملية الحصول على القرض بارتفاع سعر الفائدة بمتوسط حسابي (3.92).

- **وأجاب أفراد العينة على فقرتين بتقدير لفظي (محايد) وهي الفقرتين رقم (1، 2) مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي كما يلي:**

- تصدر البنوك قروض كافية بحسب احتياج وطلب العميل بمتوسط حسابي (3.34).
- تتسم عملية الحصول على القرض بعدم مناسبة مبلغ القرض بمتوسط حسابي (3.32).

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحوري الثاني: الائتمان المصرفي نجد أنه بلغ (3.87) وبانحراف معياري (0.721) وبتقدير لفظي (أوافق) وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية القائلة بأن: (**هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى (a<0.05) بين الائتمان المصرفي والمشاريع الاستثمارية) بدرجة عالية.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية لمحاور الدراسة:

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	**المحور الأول: التمويل البنكي**	**2**	**3.37**	**.893**	**67.4%**	**محايد**
2	**المحور الثاني: الائتمان المصرفي**	**1**	**3.87**	**.721**	**77.4%**	**أوافق**
المتوسط العام لجميع محاور الدراسة			**3.62**	**0.807**	**72.4%**	**أوافق**

يوضح الجدول السابق ترتيب محاور الدراسة حسب المتوسط الحسابي حيث بلغ متوسط محاور الاستبانة ككل (3.62) بانحراف معياري (0.807)، ودرجة قياس (أوافق) وعلى ضوء ذلك تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه **(يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى (a<0.05) للبنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية)** بدرجة عالية.

النتائج والتوصيات

من خلال الاجابة على الفرضيات المقترحة في الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: النتائج

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- **تبين النتائج المتعلقة بأبعاد المحور الأول: التمويل البنكي بأن:**
  - ملائمة المرافق العامة، والتسهيلات المتوفرة لدى البنك .
  - موظفو البنك على استعداد لمساعدة العملاء، والرد على استفساراتهم .
  - يتم تمويل المشاريع في الوقت المناسب الذي يرضي العميل.
  - التمويل المقدم مطابق لمتطلبات العميل .
  - اقتناع العملاء بالتمويل الاستثماري المقدم من البنك .
  - عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء .
- **تبين النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: الائتمان المصرفي بأن:**
  - عملية الحصول على القرض تتسم بضعف الضمانات المقدمة للبنك .
  - عملية الحصول على القرض تتسم بضعف البيانات المالية المطلوبة.
  - عملية الحصول على القرض تتسم بالإجراءات المعقدة.
  - عملية الحصول على القرض تتسم بارتفاع سعر الفائدة .
- **أثبتت الدراسة بانه:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($a<0.05$) بين كلا من التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية، حيث بلغ المتوسط (3.37)، أي بدرجة متوسطة.
- **أثبتت الدراسة بأن:** هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($a<0.05$) بين الائتمان المصرفي والمشاريع الاستثمارية بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط (3.87).

- **أثبتت الدراسة قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه:** (يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى ($a<0.05$) للبنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية) بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.62) بانحراف معياري (0.807).

ثانيا: التوصيات

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، وذلك بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، وهي كما يلي:

- تحسين وتعزيز خدمة التمويل البنكي بما يكفل ثقة ورغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر، وذلك بعد القيام بدراسة وافية لاحتياجات العملاء.
- العمل على معرفة مواطن الضعف الخاصة بالتمويل من قبل البنك، بغية وضع حلول ناجحة هادفة للوصول إلى تحسين التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية.
- العمل على تسهيل الشروط التي تفرضها البنوك على المشاريع الاستثمارية المستعصية.
- العمل على تسهيل التعامل بالصكوك البنكية.
- وضع حلول وإجراءات هادفة لتسهيل الحصول على التمويل البنكي من النقود السائلة أوتوماتيكياً لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- العمل على تذليل أي صعوبات في الحصول على النقود المساعدة في التمويل.
- العمل على إصدار قروض مناسبة متوافقة مع العملاء لزيادة مستوى الثقة في أداء البنوك، وتعزز مستوى الشعور لدى العملاء بالرضى، وبما يؤدي إلى تحسين التعامل الإيجابي في تقديم التمويلات الاستثمارية في البنك.
- رفع مبلغ القرض من خلال آلية تعتمد على سياسة مالية ناجحة لتمويل المشاريع الاستثمارية باعتبارها عوامل مهمة تؤخذ بين الاعتبار لتحسين المشاريع الاستثمارية.

أفاق البحث

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك نتيجة العولمة.
- مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشارع الاستثمارية بالقروض .
- مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر.

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة امام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم .

المراجع

المراجع بالغة العربية:

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك الجارية (العمليات التقنيات والتطبيقيات، جامعة منش وري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

2- أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج للتوزيع، الأردن، 2003.

3- أسامة كامل، النقود و البنوك الورد العالمين للشؤون الجامعية ، البحرين ، 2000.

4- إسماعيل أحمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية"، قسم الاقتصاد للنشر، مصر،2001.

5- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي، الحديث، مصر، 2005 م.

6- أكرم حداد، النقود و المصارف، مدخل تحليلى ونضري، ط 1، دار وائل النشر، عمان، 2005.

7- حسين الهوندي، مؤسسات النقدية، دار النشر، بيروت، 1980.

8- حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا رشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهرة، الأردن، 1999.

9- خبابة عبد الله الاقتصاد المصرفي، "البنوك الالكترونية، البنوك التجارية السياسية النقدية"، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2007.

10- خون رابح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة الجزائر، 2008.

11- دريد كامل الشيب، الاستثمار والتحليل الاستثمار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط 1، 2009، ص 50,51.

12- دريد كامل الشبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2004 .

13- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ،2005.

14- سمير الخطيب، "قياس و إدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2005

15- سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي للحقوقية ، الطبعة الأولى ، مصر،2005.

16- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

17- شعبان رأفت محمد، "نضم تمويل وضمان ائتمان الصادرات"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005.

18- صبحى تادريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

19- صبيحى تادريس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1986.

20- طارق عبد العال حمادة، "تقييم أداء البنوك التجارية "،كلية شمس الدين للنشر ، مصر، 2001.

21- عبد العزيز كحيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1982.

22- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1995

23- عبد الله طاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، يزيد للنشر، الطبعة الثالثة،2006- الأردن، 2006,2005.

عبد المعطي رضا أرشيد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999

25- فركوس محمد، "الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

26- فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ،الأردن ، بدون سنة.

27- فهمي خلال أحمد، "دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة"، دار الفكر العربي، القاهرة،1997.

28- قاسي وبيش، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976

29- محمد إسماعيل عثمان حميد، إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى،1988 ، القاهرة.

30- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2007

31- مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

32- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، طبعة الثانية، مصر، 1991.

33- ناصر دادي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر 2006.

34- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة،1998.

35- هندي منير إبراهيم،"إدارة البنوك التجارية "، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثالثة.

* مذكرات تخرج:

36- بلقاسم سعيد، بوشريف نبيلة، تمويل استثمارات، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية،2008 / فرع مالية، جامعة الجزائر، خروبة، 2009.

37- بنان سهام، تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنك، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة2009، ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالبويرة 2008

38- درويش رضا وآخرون، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في إدارة الأعمال فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

39- سلمان محمد، ميري ابراهيم، مداني محمد، ألية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل ش ليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بالبويرة ، 2010-2010.

40- عمراني سفيان، عمران فاروق، تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، تجارة دولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، دفعة 2002.

41- يونس رمتاء، حظيرة فخار، اختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التجارة الدولية فرع التسيير، دفعة جامعة الجزائر، 2001.

المراجع باللغة الفرنسية

42-Alin Chevalier, investissement et finance, Edition d'organisation France, 1992

43-Charles Gobin , Financement, autofinancement et administration des grandes, Evre prises, Paris .1941

44-PIERRE CON SO: La Gestion Financière de l'entreprise, tome . 2 Edition Bert

المستخلص

لقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية، وهذا ما قمنا بدراسته والاطلاع عليه أثناء فترة تربصنا بالبنك .

حيث يتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين: إمّا بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى.

و ان الجهاز المصرفي يمثل شريان الحياة المصرفية في مختلف الدول، لمساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني.

ومما سبق نصل إلى أنّ أول ما يفكر فيه صاحب العجز هو كيفية الحصول على الموارد المالية من أجل مواصلة نشاطاته، والبنوك في هذه الحالة تعتبر عاملا هاما في تمويل المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث أنّ المشروع الاستثماري في بدايته يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ومن بين أهم الطرق للحصول عليها هي طلب قرض، رغم كون هذا الأخيرة ينجم عنه مخاطر والتي يجب على البنك تجنبها.

و لقد تطرقنا من خلال دراستنا إلى البنوك من حيث نشأتها، أنواعها ووظائفها، إذ تعتبر أهم محرك ومنشط لعملية تمويل المشاريع الاقتصادية، سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات وبالتالي تعتبر كوسيط بين المستثمرين والحرفيين.

وبعد ذلك تناولنا التمويل بتعريفه، وأشكاله، أنواعه وأهميته، إذ تعتبر عملية التمويل النشاط الرئيسي للبنوك، والتي تسمح في مواجهة الصعوبات التمويلية التي تتلقاها المؤسسة، كما أن للتمويل عدة مصادر قد تكون ذاتية مثل الاحتياطات أو خارجية .

و تناولنا التمويل البنكي (القروض البنكية) من حيث التعريف والأهمية الاقتصادية ومراحل منحها حيث يقوم البنك بعدة إجراءات من اجل اتخاذ قرار قبول التمويل من عدمه، وهذا حسب الدراسة التي يقوم بها البنك، لكن مع كل هذه الإجراءات والتدابير إلا أن البنك معرض لعدة مخاطر أهمها عجز العميل عن تسديد القرض مما يجعله يطلب ضمانات من الجهة المقترضة من اجل ضمان سداد القرض الممنوح .

ولقد رأينا في هذا الفصل الدور الذي تلعبه البنوك من خلال منح الائتمان حيث أن القروض تلعب دورا استراتيجيا في تمويل الاستثمار وذلك من خلال تقديمها للسيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية .

وعليه فلابد من وضع سياسة إقراضية، ملائمة لتطلعات البنك ولا يخفى علينا أن الدراسات والتجارب بينت أنه كل قرض لا يخلوا من المخاطر، قد تكون في مجملها محتملة الوقوع ، إذ يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة للأخطار التي يمكن أن تواجهه، وعليه أيضا أن يقوم بطلب ضمانات قبل منح القروض للتقليل من المخاطر كما يسعى جاهدا إلى تقديم تسهيلات ائتمانية، بغية تحقيق أهداف واسعة وشاملة في مجال الاستثمار.

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في إنعاش الاقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني إلى حد الآن، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة.

لذلك يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأنّ المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد.

و ختاما نقول: "إن أصبنا لنا أجرنا و إن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا"